الأمم المتحدة

A/75/PV.68

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٦٨

الخميس، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد السني (ليبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المشتركة في خضم هذه الظروف الخطيرة، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز البالغ عددها ١٢٠ دولة (انظر A/75/PV.67).

وتدين جمهورية فنزويلا البوليفارية قصف إسرائيل العشوائي للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية كجزء من سياسة عدوانية تعرض السلام في المنطقة للخطر. ونحن نشهد مرحلة عسكرية جديدة في الحرب الاستعمارية الطويلة ضد الشعب الفلسطيني، الذي فرض عليه نظام قمع عرقي لا يقل عن كونه شكلا من أشكال الفصل العنصري في القرن الحادي والعشرين. وتواصل إسرائيل ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني بصورة منهجية. وقد شهدت الأيام القليلة الماضية وحدها وقوع أكثر من ١٤٠ حالة وفاة، من بينها ٣٩ طفلا و ٢٢ امرأة، وأكثر من ١ ٠٠٠ جريح، فضلا عن تدمير مئات المنازل. ودمرت الهياكل الأساسية العامة والخاصة الحيوية، كما تم إجلاء السكان الشرعيين في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية قسرا. وقد صاحبت هذه الأعمال اعتداءات مستمرة من جانب جماعات متعصبة منظمة ترتكب جرائم بدافع الكراهية وأعمال عنصرية ضد السكان الفلسطينيين الأبرياء في عشرات البلدات والمدن في جميع أنحاء إسرائيل.

وما فتئت إسرائيل تنتهك القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتتجاهل التزاماتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وهي توسع نطاق احتلالها الاستعماري والفصل العنصري عن طريق هدم المنازل، ومصادرة الأراضي والمباني،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وارتكاب عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وحالات الاعتقالات الجماعية، والتطهير العرقي. وتشكل الهجمات التي تشن على الأماكن المقدسة إهانة للحساسيات الدينية للشعب الفلسطيني وتؤدي إلى تفاقم معاناته الجماعية. وتشكل القيود التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على دخول الفلسطينيين إلى الحرم الشريف، والتوغل في المسجد الأقصى، وإطلاق قنابل الغاز والرصاص المطاطي على المصلين انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان.

هناك مليونا فلسطيني في غزة قطعت إسرائيل صلتهم ببقية العالم. وبالإضافة إلى النقص الحالي في الوقود والمياه والكهرباء وانقطاع الاتصالات، تدمر التفجيرات مرافق الرعاية الصحية القليلة في غزة في خضم أخطر جائحة شهدها العالم منذ ١٠٠ عام. ولا توجد حاليا مختبرات لتقديم الخدمات للمصابين خلال فترة الجائحة، في حين يلتمس ٠٠٠ ٥٨ من المشردين حديثا اللجوء من الهجمات العشوائية على السكان المدنيين. وتلك الكارثة الإنسانية هي نتيجة لحسابات بدم بارد من جانب الحكومة الإسرائيلية.

ويقف مجلس الأمن عاجزا في مواجهة هذه الهمجية بسبب عرقلة بلد واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية. فقد منعت حكومتها اعتماد قرار ملزم يدعو إلى وقف فوري للأعمال القتالية. كما ترفض الولايات المتحدة المصادقة على بيان مشترك يدعو الأطراف إلى الموافقة على وقف إطلاق النار. والأسوأ من ذلك أنها ترفض إصدار بيان صحفي بسيط، وهو أدنى مستوى من الإجراءات التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها. وبذلك تضع حكومة الولايات المتحدة إطارا للإفلات الدولي من العقاب يشجع حكومة إسرائيل على ارتكاب جرائم، ويصل إلى حد فرض عقوبات على قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمجرد التحقيق في الأحداث المبلغ عنها. ولا يمكن الادعاء بالدفاع عن القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان بينما يعاقب المضطهدون وينعم الظالمون بالحماية.

ولذلك يجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن اتخاذ إجراءات فورية لوقف الأعمال العدائية، وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين في فلسطين، ومنع أي جرائم تنتهك كرامة الشعب الفلسطيني وحقوق الإنسان الخاصة به. ويجب أن يحاكم المسؤولون عن هذه الجرائم بموجب القانون الدولي.

وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد موقفها المبدئي من التمسك بسيادة الشعب الفلسطيني واستقلاله وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وندعم حكومة السلطة الفلسطينية ونتضامن مع الضحايا وأسرهم. ونتعهد بمواصلة العمل من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. هذا هو الحل العادل والدائم لأحد أكثر النزاعات ظلما وألما التي تواجه البشرية.

السيد سوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أدى التصعيد الكبير للعنف في الأيام القليلة الماضية إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في إسرائيل وغزة. وتدين ألمانيا بشدة الهجمات الصاروخية التي شنت من غزة على إسرائيل، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين هناك. إن إطلاق حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية للصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فورا. ولإسرائيل حق مشروع في الدفاع عن نفسها ضد تلك الهجمات، التي لا تزال مستمرة حتى اليوم. كما نشجب بشدة قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. ويجب أن تكون أولويتنا المطلقة هي الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وتنفيذ وقف إطلاق النار. يجب أن يتوقف القتال، يجب أن يتوقف الآن. وتدعم ألمانيا جميع الجهود الرامية إلى إنهاء العنف المستمر ووضع حد فوري للأعمال العدائية. وقد كان وزير خارجيتنا، هايكو ماس، في المنطقة اليوم لمناقشة الحالة مع القادة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية للأعمال العدائية الحالية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة. فقد أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، وتشريد أكثر من ٠٠٠ ٧٢ شخص، وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية الحيوية. ومن الضروري

ضمان حماية المدنيين، وكذلك الهياكل الأساسية الحيوية مثل المرافق الطبية وملاجئ الطوارئ والمدارس، على النحو الواجب. ونؤكد من جديد أن أي عملية عسكرية يجب أن تحترم مبدأ التناسب. وثمة حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبصورة كاملة ومن دون عوائق إلى غزة. وتدعم ألمانيا السكان المدنيين في غزة بتقديم ٤٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في القدس، حيث وقعت اشتباكات عنيفة في الأيام الأخيرة، بما في ذلك في البلدة القديمة وعلى جبل الهيكل وحوله – الحرم الشريف، بما في ذلك المسجد الأقصى. كما نشعر بالقلق إزاء تزايد العنف في الضفة الغربية المحتلة منذ تأجيل الانتخابات الفلسطينية. وتلك التوترات تقتات على التصعيد الحالي للنزاع ويجب معالجتها على وجه الاستعجال. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التهديد بطرد الأسر الفلسطينية في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، وقد قمنا بحث إسرائيل مرارا على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وعمليات الهدم، والمصادرة، والطرد في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام وتهدد بجعل حل الدولتين عن طريق التفاوض مستحيلا.

ونود أن نذكر الجمعية بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة، ونؤكد من جديد أنه يجب احترام الوضع التاريخي الراهن لجبل الهيكل – الحرم الشريف احتراما كاملا والتقيد به بما يتماشى مع التفاهمات السابقة واحترام الدور الخاص للأردن. إن أخطر تصعيد في غزة وإسرائيل منذ سنوات يؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع من أجل تجنب التصعيد في المستقبل وتكرار الأعمال العدائية. وتظل ألمانيا ملتزمة بحل الدولتين عن طريق التفاوض وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا، حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان ومستقلتان وذاتا سيادة – إسرائيل وفلسطين – جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين.

وستواصل ألمانيا العمل عن كثب مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية للمساعدة على تخفيف حدة التوترات التي تراكمت في الأسابيع الأخيرة، واستكشاف مجال لإعادة التعاون بين الطرفين، وتعزيز تدابير بناء الثقة، بغية استعادة أفق سياسي حقيقي وتيسير العودة إلى مفاوضات جادة ومجدية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. ولن ينهي دورات العنف المدمرة، ويمكن جميع الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام وأمن دائمين إلا التوصل إلى حل سياسي تفاوضي وعادل وقابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/75/PV.67).

السيد إسبينوسا كانيساريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا للرئيس على عقد هذه الجلسة التي تعقد في لحظة حاسمة. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال التوصل لحل سياسي نهائي وعادل للطرفين، على أساس وجود دولتين ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأسف لتدهور الحالة في الأسابيع الأخيرة، ونعرب عن قلقنا إزاء تصاعد العنف، وندعو الأطراف إلى تجنب تفاقم النزاع الحالي.

ومن الضروري الامتناع عن الإضرار بأي شكل من الأشكال بالسكان المدنيين، وحماية أرواح الناس وأمنهم، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وتدين إكوادور إطلاق الصواريخ وجميع الهجمات على السكان المدنيين في إسرائيل وفلسطين وتحث الطرفين على الاتفاق فورا على وقف إطلاق النار.

إن العداء بين الطرفين غير مقبول وقد أدى إلى الدمار والموت، ناهيك عن حقيقة أن الدولتين ملزمتان بالامتثال لقواعد القانون الدولي.

وتدعو إكوادور إلى إنهاء دوامة العنف وتكرر تأكيد إيمانها بحق الطرفين في العيش في سلام وكرامة. كما نود التأكيد على أهمية جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة. ونحث جميع الأطراف على تكثيف الجهود الجماعية للبدء في مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لتحقيق سلام واسع وعادل ودائم في الشرق الأوسط من دون تأخير. ونعتقد أنه من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لكفالة استئناف الجانبين لمفاوضات مجدية يمكن أن تسفر عن حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين. وندعو مجلس الأمن إلى اعتماد قرار بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن يتضمن نداء فوريا لوقف إطلاق النار من دون شروط.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به في وقت سابق اليوم وعلى إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن الحالة التي تبعث على القلق بصورة متزايدة، ولا سيما في قطاع غزة. وتؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/75/PV.67).

كما أود أن أتوجه بالشكر للسفيرين أباري ممثل النيجر، وميموني ممثل الجزائر، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية، على طلبهما عقد جلسة الجمعية العامة اليوم. إنه لمن الصواب والملائم أن تتصدى الجمعية للتدهور الخطير للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن، كعضو منتخب في مجلس الأمن، حاضرون في المجلس بصفتنا ممثلا للجمعية العامة. ونأسف بشدة لأنه على الرغم من إجراء أربع مناقشات في المجلس، لم يصدر أي إعلان بشأن هذه المسألة. ولم يرق المجلس بعد إلى تحمل مسؤولياته في مثل هذه الحالة الخطيرة.

لقد كانت الأيام العشرة الماضية كابوسا بالنسبة لسكان غزة وللكثيرين في إسرائيل وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتشاطر أيرلندا أعضاء منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية ما أعربوا عنه من قلق بالغ. إن الخسائر المروعة في صفوف المدنيين، بما في ذلك عشرات الأطفال الأبرياء، أمر مقيت، حيث شوهت حياة الكثيرين بسبب الإصابات المروعة، ودُمرت أسر، وتحطم مستقبلها. دعونا نكن واضحين. هذه مأساة إنسانية غير معقولة. وتدين الحكومة الأيرلندية بشدة الهجمات التي تشن على المدنيين الأبرياء. وما من سبب أو هدف يبرر هذه الخسارة في أرواح الأبرياء. وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء محنة المليوني شخص المحاصرين في قطاع غزة. ومن الواضح أنهم لا يستطيعون تحمل حرب أخرى. فقد سببت سنوات من الحصار غير القانوني صعوبات بالغة، بما في ذلك الفقر وانعدام الأمن الغذائي والصدمات النفسية. وأدت دورات العنف المتكررة، والآن جائحة مرض فيروس كورونا، إلى زيادة تآكل آليات التكيف، مما أدى إلى أزمة في الصحة العقلية تقع أسوأ آثارها على النساء والأطفال. دعونا نتذكر أن المدنيين في غزة ليس لديهم مكانا يذهبون إليه. لا مأوى لهم. إنهم سكان محاصرون، ليس الآن فحسب، بل دائما، ويجب أن ينتهي ذلك. وقد أدى التصعيد الأخير للعنف إلى تفاقم محنة رهيبة. وقد تعهدت أيرلندا بتقديم ١,٥ مليون يورو لوكالات الأمم المتحدة للمساعدة في تخفيف أثر الأزمة.

ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ولا سيما من خلال معبري معبر بيت حانون (إيريز) وكرم أبو سالم. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بكفالة وصول المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني بأمان وبدون عوائق. ويجب على السلطات الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية أن تسمح فورا للأمم المتحدة وشركائنا في المجال الإنساني بجلب الوقود والغذاء والإمدادات الطبية، ونشر موظفي المساعدة الإنسانية بأمان. ويجب على جميع الأطراف الالتزام بالقانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان. إن الأضرار التي لحقت بالمنازل والمدارس والمستشفيات والمرافق الأساسية لشعب غزة لا يمكن إنكارها ولا يمكن قبولها. فتدمير المنازل وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية الحيوية، مثل الطرق وشبكات الكهرباء ومنشآت المياه، بمثابة إهانة ويجب أن يتوقف.

وتقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور إنساني حيوي في قطاع غزة ويجب حمايتها. ونرى أن عملها بالغ الأهمية وأن الأضرار التي لحقت بمرافقها أمر مشين. إن الأضرار التي لحقت بمباني الأونروا، بما في ذلك المدارس، تبعث على القلق العميق. فلكل طفل الحق في التعليم، ولكن في غزة، تعني المدرسة أكثر من ذلك بكثير لهؤلاء الأطفال. إن التعليم فرصة بالنسبة لهم للهروب من الواقع القاتم لحياتهم اليومية، وفرصة لتشكيل مستقبلهم والحلم بالإفلات من دائرة العنف اليائسة. وعلى نحو ما قال وزير خارجية أيرلندا في مجلس الأمن في عطلة نهاية هذا الأسبوع (انظر S/2021/480)، ينبغي ألا يكون الأطفال أبدا أسرى للماضي. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، توفر تلك المدارس المأوى لأكثر من ٠٠٠ ٥٥ من المشردين داخليا. ويجب حمايتهم، بما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالموظفين المتفانين في الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية التي تواصل تقديم الخدمات والدعم الحيويين في أشد الظروف ترويعا.

وفي حين أن الحالة في قطاع غزة هي أحد مصادر القلق البالغ، لا يمكننا تجاهل ما يحدث في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث بلغت التوترات والعنف أعلى مستوياتها منذ سنوات. فمنذ ١٠ أيار/مايو، قتل ٢٥ فلسطينيا، من بينهم أربعة أطفال. وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٦ شخص بجروح. ونشعر بانزعاج بالغ إزاء ما تردد عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية في سياق الاحتجاجات والاشتباكات في الضفة الغربية. فينبغي عدم استخدام القوة على الإطلاق ضد الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم سلميا.

وفي حين نركز اليوم على السعي إلى وقف إطلاق النار، لا يمكننا، ولا يجوز لنا، أن نتنصل من المسائل الأساسية المتمثلة في استراتيجية إسرائيل المستمرة لتوسيع المستوطنات وممارسات السلطات الإسرائيلية التمييزية ضد الفلسطينيين. وما برحت أيرلندا تعارض المستوطنات باستمرار وبقوة وستستمر في معارضتها. فهي غير قانونية وتقوض بشكل أساسي حل الدولتين وإمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل. إن إجراءات مثل بناء المستوطنات وتوسيعها وتدمير الممتلكات الخاصة بلا داع تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. بل إن السياسات والإجراءات القمعية والتمييزية والاستفزازية تزيد من إبعادنا عن إمكانية تحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود الرامية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار ردا على الأعمال العدائية الحالية. وفي هذا الصدد، ترحب أيرلندا بالمبادرة التي اتخذتها فرنسا أمس بعرض مشروع قرار على أعضاء مجلس الأمن. كما نشيد بالجهود التي بذلتها تونس والصين والنرويج في المجلس لضمان اعتماد بيان رئاسي.

وستواصل أيرلندا العمل مع زملائها أعضاء المجلس لضمان أن يتحد مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

لا يمكننا العودة إلى العمل كالمعتاد بعد هذا. فهذا ببساطة لم يعد خيارا. لا يمكننا العودة إلى انتهاك القانون الدولي من خلال توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يمكننا العودة إلى عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية. ولا يمكننا العودة إلى هدم الممتلكات الفلسطينية، وما يرتكبه المستوطنون من أعمال عنف وتخويف. ويجب أن نعترف بحقيقة أن تلك الأعمال التي تحدث بمعدل غير مقبول منذ سنوات عديدة هي مصدر للمظالم المشروعة بين أبناء الشعب الفلسطيني وتقوض آفاق السلام والمصالحة.

يجب أن يتوقف العنف. ويجب أن يتوقف الاستهداف العشوائي للمدنيين. ويجب أن تتوقف الهجمات الصاروخية. ويجب أن تتوقف الضربات الجوية. إن إحراز التقدم يتطلب إجراء حوار، ولا يمكن في نهاية المطاف أن يكون هناك بديل عن المفاوضات المباشرة بين الطرفين. لقد حان الوقت للنظر من جديد في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة – نحن المجتمع الدولي – أن تساعد الإسرائيليين والفلسطينيين على توليد زخم جديد لحل النزاع. إننا بحاجة لأن يبذل

المجتمع الدولي جهودا عاجلة ونشطة لاستئناف المشاركة السياسية وعملية للتوصل إلى حل سلمي. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات حيث تحل المفاوضات محل الصواريخ والضربات الجوية. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام أيرلندا بالسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد الباهي (السودان): أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بجزيل الشكر على تنظيم هذا الاجتماع الهام في هذا التوقيت الحرج حول التطورات في الشرق الأوسط، المتمثلة في التصعيد الكبير وتسارع وتيرة الأحداث في المنطقة، بدءا باستفزاز المصلين من أهل القدس في المسجد الأقصى الشريف خلال شهر رمضان المنصرم بالتزامن مع عملية تهجير لعدد من السكان العرب في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية، مع مصادرة وهدم للمنازل وطرد لساكنيها، الأمر الذي أثار حفيظة ملايين العرب والمسلمين داخل فلسطين وحول العالم. وذلك قبل أن تتطور تلك الاستفزازات إلى عملية عسكرية واسعة سقط على إثرها مئات الشهداء والجرحى في غزة وغيرها من المناطق في الضفة الغربية.

ويندد السودان بكافة أعمال العنف والتصعيد ضد الفلسطينيين. ويؤكد على أن هذه الأعمال العدوانية ستضيق من فرص تحقيق السلام، وستقوض كافة الجهود الإقليمية والدولية الساعية لإيجاد حل وتسوية سياسية عادلة وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة. إن إحلال السلام في الشرق الأوسط رهين بإيجاد حل عادل ومستدام للقضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، يجدد السودان دعوته إلى إحياء عملية التفاوض المفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في سياق حل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية. إن معالجة الوضع الحالي وتحقيق السلام العادل والمستدام يستلزمان تحركا عاجلا من المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بكافة أجهزتها، وكل الجهات الفاعلة في الإقليم وخارجه واضطلاعهم بأدوارهم من أجل الإسهام بشكل فوري في تحقيق الخطوات التالية.

أولا، الوقف الفوري للأعمال التصعيدية، مع إيقاف كافة الإجراءات الأحادية من مصادرة للممتلكات، وهدم للمنازل، وتهجير للسكان، وتوسع استيطاني من أجل إتاحة الفرصة لمعالجة الجرحى والعمليات الإنسانية وإصلاح ما خربته الحرب. ثانيا، تعزيز خطوات بناء الثقة بما يقود إلى توفر الإرادة السياسية وتوفير بيئة ملائمة لاستئناف التفاوض المفضي إلى تحقيق السلام العادل والمستدام. ثالثا، الشروع فورا في ترتيبات إحياء مفاوضات السلام بشكل حقيقي وجاد بغية التوصل لحل جذري وعادل للقضية يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار المنشودين في المنطقة.

ختاما، يجدد السودان موقفه الثابت من القضية الفلسطينية ويدعم كافة خطوات تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط وفق حل الدولتين، والقرارات الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ اليوم باقتباس من مالكولم إكس، الذي قال: "لا يمكن فصل السلام عن الحرية، لأنه لا يمكن لأحد أن ينعم بالسلام ما لم يكن حرا". وسيظل تحقيق السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال ومجرد وهم ما لم يتم الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني واحترامها بشكل كامل. إن آلامه ومعاناته، خلال سعي طويل الأمد من أجل السلام والحرية، لا تزال وصمة عار عن حق على جبين المجتمع الدولي. لا بد من وقف إطلاق النار فورا، ونرحب بإعلان وسائط الإعلام الإسرائيلية قبل لحظات أن مجلس الوزراء الإسرائيلي وافق على وقف إطلاق النار في غزة.

لقد قتل المئات وجرح آلاف آخرون في أعقاب التصعيدات الأخيرة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن بالغ قلقها وتضامنها وإدانتها الشديدة إزاء تلك التطورات البغيضة. وينبغي لجميع الأطراف، من حيث المبدأ الأخلاقي والقانون الدولي، أن تعمل بسرعة وبشكل جماعي على

تخفيف حدة التوترات، ومنع وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة والعاجلة للأشخاص المتضررين من الأزمة. وتدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين الطرفين إلى العودة للمفاوضات المباشرة من أجل إيجاد حل دائم للنزاع. فأجيال المستقبل من الفلسطينيين تستحق أن تعيش وتعمل وتصلي في سلام وأمن داخل حدود بلدهم، إلى جانب دولة إسرائيل المزدهرة والآمنة. ويجب أن تنتهي الآن المظالم التي تتعرض لها دولة فلسطين. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الأطراف بسلامة الأماكن المقدسة ووضعها الراهن وأن تحترمهما احتراما كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حان الوقت لكي يعيد المجتمع الدولي النظر في مسألة العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. لقد طال انتظار الاعتراف بسيادة دولة فلسطين المشروعة وإقامة دولتها، وهو ما يمثل عنصرا أساسيا في حل الدولتين، الذي يظل المسار الوحيد القابل للتطبيق نحو السلام والاستقرار. كما نؤكد على الحاجة الملحة إلى أن يستجيب المجتمع الدولي بسرعة وسخاء لنداءات الطوارئ الصادرة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما قطاع غزة.

وما زال الحصار المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧ يلحق خسائر فادحة بجميع جوانب الحياة في الأرض المحتلة. وتدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى إلى رفع الحصار فورا ودون قيد أو شرط، كخطوة أساسية نحو معالجة الأزمة الإنسانية. إن حق إسرائيل الذي لا يرقى إليه الشك في أن تعيش في سلام وتدافع عن نفسها لا يعطيها، ولا يمكن أن يعطيها، ترخيصا غير مقيد لاحتلال فلسطين أو لقمع الحقوق السيادية للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، يحظر القانون الدولي شن هجمات مباشرة وعشوائية على المدنيين، ويجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة في جميع الأوقات لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ولذلك، نؤكد دعوتنا إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وإلى التزام جميع الأطراف بالعدالة وإنسانيتنا المشتركة.

وختاما، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد أن الحل المتفق عليه دوليا القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، يظل الطريق الأكثر مصداقية لحل هذه المسألة. ولا يمكن ضمان الأمن لإسرائيل ودولة فلسطين واحترام المطالبات الفلسطينية بالكرامة والمساواة وحقوق الإنسان إلا من خلال الحوار والمفاوضات بحسن نية على نحو يكفل احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمق التزامه باتخاذ الخطوات السياسية والدبلوماسية والقانونية اللازمة لتخفيف حدة التوترات. والحتمية واضحة. ويجب أن نقف معا بحزم وتصميم وأن نطالب بالسلام والعدالة للجميع. لقد آن الأوان.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67) والبيان الذي سيُدلى به باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ترحب ماليزيا بعقد جلسة اليوم الحسنة التوقيت، مما يمكن الجمعية العامة من توجيه رسالة قوية بشأن الحالة المزرية والمتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الاستخدام المفرط للقوة في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، غير إنساني وغير مبرر وغير مقبول. وقد قُتل وجُرح مدنيون فلسطينيون، بمن فيهم نساء وأطفال. وتضررت المنازل والمباني، بما في ذلك المرافق الطبية والهياكل الأساسية الإنسانية ومكاتب وسائط الإعلام، أو دُمرت بالكامل. إن ماليزيا تدين بشدة هذه الأعمال الشنيعة.

ويجب وضع حد لدورة العنف وسفك الدماء. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. وللأسف، نشهد مرة أخرى غياب صوت موحد في مجلس الأمن فيما يتعلق بقضية فلسطين. وتنضم ماليزيا إلى الدعوة العالمية إلى المجلس لكي يتحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن. ويجب على المجلس أن يتصرف بسرعة وأن يتكلم بصوت واحد لكي يرد بشكل حاسم على سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية. ولا يمكن أن يظل صامتا ومتغافلا. فكل يوم نتقاعس فيه

هو يوم آخر ضائع في العمل من أجل إنقاذ أرواح الأبرياء، ولا سيما أرواح الأطفال.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يسلك بقوة جميع القنوات القانونية والسياسية والاقتصادية للضغط على إسرائيل. ويجب إلزام السلطة القائمة بالاحتلال بأن تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة. كما تكرر ماليزيا دعوتها للمجتمع الدولي إلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي، استنادا إلى المعايير التي أُقرت دوليا والمكرسة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي، والاتفاقات الثنائية. ونحن على استعداد للمشاركة في المبادرات ودعمها على ذلك الأساس. وفي هذا الصدد، أصدر رئيس وزراء بلدي، هو وجلالة السلطان حاجي حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، ورئيس إندونيسيا جوكو ويدودو، بيانا مشتركا في ١٦ أيار/مايو بإدانة أعمال العدوان الإسرائيلية الأخيرة. كما دعا قادتنا المجتمع الدولي إلى أن يظل حازما في التزامه بحماية حل الدولتين الرامي إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتكرر ماليزيا دعوتها مجلس الأمن إلى معاودة النظر في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ (A/ES-10/794) بشأن نشر قوات أو مراقبين عزل بتفويض من الأمم المتحدة لتحسين حماية الفلسطينيين. ويجب ألا ندخر جهدا في ضمان سلامة وحماية ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين يعيشون في ظروف معيشية مروعة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

وتواصل ماليزيا، بوصفها أحد القائمين على صياغة القرار التاريخي لمجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إدانة جميع عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين من ديارهم، بما فيها تلك التي شهدها حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية. إن هذه الأعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني ولا تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات في الميدان. ولن نعترف بأي استيلاء سافر على الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل من أجل إقامة مستوطنات غير قانونية. كما نرفض أي إجراء أحادي الجانب يتعلق بالوضع النهائي للقدس. وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى ضمان التنفيذ الكامل لقراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونطالب بالمساءلة ووضع حد لجميع جرائم إسرائيل وانتهاكاتها. وما زالت ماليزيا ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني في سعيه إلى ممارسة حقوقه الأساسية، ولا سيما حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وسنواصل تقديم المساعدة الثنائية إلى فلسطين وسندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم.

لا يزال هذا النزاع الطويل الأمد يؤثر على حياة وكرامة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين. وهم يستحقون نفس الحقوق التي نتمتع بها، مثل العيش في سلام وفي ظل العدل. إن دعم ماليزيا الحازم للشعب الفلسطيني وتضامنها الكامل معه في إعمال حقه في الحرية والاستقلال لم يكن قط أكبر مما هو عليه الآن ولن يتزعزع أبدا. فالوقوف إلى جانب فلسطين، وخاصة خلال هذه الأوقات العصيبة، هو وقوف إلى جانب البشرية.

وندعو الدول الأخرى إلى مواصلة التضامن مع الشعب الفلسطيني.

السيدة رودريغز بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يساور حكومة غيانا قلق عميق إزاء تصاعد التوتر والعنف بين إسرائيل وفلسطين، مما أسفر عن خسائر عديدة في الأرواح، وإصابات خطيرة، وتدمير ممتلكات، وتشريد الناس، وانتكاسة خطيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر الفلسطينيين والإسرائيليين الذين فقدوا أرواحهم. إننا ندين جميع أعمال العنف ويروعنا غزو المسجد الأقصى والهجمات على المرافق الطبية ودور وسائط الإعلام. ونناشد جميع الأطراف أن تتصرف بمسؤولية، وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن توقف جميع الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار.

وتؤكد الأحداث الأخيرة الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة. إن الاحتلال الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، أوجد ظروفا اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة للشعب الفلسطيني. وتعتقد حكومة غيانا اعتقادا راسخا أن مختلف القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، توفران إطار عمل مناسبا للجانبين للسعي إلى التوصل إلى اتفاق. ولذلك، ندعو الطرفين إلى تجنب المزيد من المواجهة والعودة إلى طاولة المفاوضات، بهدف حقيقي لإيجاد حل سلمي.

وتشدد غيانا على أن الحوار البناء بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية أمر محوري لدفع عملية السلام قدما وتحقيق حل الدولتين باعتباره النهاية المشروعة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما نؤكد اعترافنا بفلسطين كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة، على أساس حدودها قبل عام ١٩٦٧، ونشدد على الحاجة الملحة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة تتعايش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل. ونشجع جميع الأطراف المعنية، داخل المنطقة وخارجها، بما فيها الأمين العام، على بذل قصارى جهدها لضمان المصالحة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لتجديد جهودنا في ذلك الصدد. وستواصل غيانا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ولجنتها المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، دعم قضية السلام والعدالة للشعب الفلسطيني وللشرق الأوسط بأسره.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لم تنشغل الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٥ بقضية أكثر من القضية الإسرائيلية والفلسطينية. وقد اضطلعت كندا بدور نشط منذ الأيام الأولى للنزاع. وفي الأربعينات، أيدنا مبدأ وجود دولتين لشعبين. وقد اضطلعنا بدور القيادة في إنشاء قوة حفظ السلام في السويس في عام ١٩٥٦ وعملنا بجد منذ ذلك الوقت لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وما زلنا مستعدين وراغبين في الاستجابة لاحتياجات الطرفين من أجل تحقيق السلام والأمن.

وسيكون من الاستخفاف أن نقول، شأننا شأن كل من في القاعة اليوم، إننا يساورنا قلق عميق إزاء العنف المستمر في غزة والضفة الغربية وإسرائيل. وخلال الأيام القليلة الماضية، أدى الصراع إلى خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين. وكانت الخسائر، ولا سيما بين النساء والأطفال، أكبر بكثير. إن الأنباء التي تفيد بأن السلام قد ينشأ عن قرارات الحكومات في إسرائيل وفي أماكن أخرى على حد سواء أخبار طيبة. غير أن هذا ليس سوى بداية. وما زلنا نحث جميع الأطراف على إبداء أقصى درجات ضبط النفس. ونؤيد بقوة عمل الأمم المتحدة والبلدان الأخرى الرامي إلى التفاوض على وقف إطلاق النار والحفاظ عليه واستعادة الهدوء.

ومن المهم أن نتذكر أن الآلاف من الأرواح قد أزهقت منذ عام ١٩٤٥، وأن تلك الأرواح ليست مجرد أرقام. لقد سمعنا اليوم العديد من الأرقام والإحصاءات. من المهم أن نتذكر أنهم أناس حقيقيون – لديهم أسر وآمال وأحلام. كما أود أن أقول إنه من المهم أيضا أن نتذكر أنه كانت هناك خسائر في الأرواح على جانبي النزاع. وينبغي أن تحركنا تلك الخسائر جميعا إلى اتخاذ إجراءات. وندعو إلى خفض التصعيد فورا، وحماية المدنيين، ونعم، إلى وضع حد لجميع أعمال العنف. وندعو إلى تسوية الأسباب الكامنة وراء النزاع. وندعو إلى السلام والاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل.

ولأكن واضحا. إننا نقف بثبات مع الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في حقهما في العيش في سلام وأمن وكرامة، من دون خوف، ومع احترام حقوق الإنسان لكليهما احتراما كاملا. ونؤيد بقوة عمل الأمم المتحدة ومصر والأردن والولايات المتحدة في التفاوض على وقف إطلاق النار والحفاظ على حرية الدين والمعتقد في الأماكن المقدسة في القدس. إن إطلاق حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين للصواريخ بشكل عشوائي على إسرائيل أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب أن يتوقف فورا. فهو لا يعرض سلامة المدنيين – بل وحياتهم –

للخطر فحسب، بل إنه قد أزهق أرواحا بالفعل. وهو يعرض أمن المجال الجوي والممرات الملاحية لخطر كبير. ويجب إنهاء الدعم المادي والمالي للجماعات التي أدرجتها كندا في قائمة المنظمات الإرهابية.

ونؤيد بقوة حق إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة وحقها في ضمان أمنها. وهذا الحق يأتي أيضا مع المسؤولية والالتزام الهائلين بالعمل وفقا للقانون الدولي. وقد أدى استخدام القوة إلى خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين. ويجب أن نواصل الحث على أكبر قدر من ضبط النفس واحترام الحياة للطرفين.

(تكلم بالفرنسية)

كما يساورنا قلق عميق إزاء التطورات في الأزمة الإنسانية في غزة. وخلال الأيام القليلة الماضية وفي خضم جائحة مرض فيروس كورونا، شرد أكثر من ٧٠ ألف من سكان غزة داخل بلدهم. وقد أجبر العديد منهم على اللجوء إلى المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في ظروف يائسة. ويواجه المدنيون في غزة الآن نقصا في الأدوية والغذاء والوقود والسلع الأساسية الأخرى. ونعترف بأن إسرائيل قد أذنت الآن بدخول القوافل الإنسانية إلى غزة، ونحث جميع الأطراف على مواصلة تيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة بأمان وكفالة وصولها إلى أضعف الناس. ومن غير المقبول إطلاقا أن يتعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية، فضلا عن العاملين في مجال المعونة الإنسانية، لإطلاق النار. بل يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة سلامتهم وأمنهم، ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني.

(تكلم بالإنكليزية)

وتؤكد كندا أيضا الأهمية البالغة لحماية الصحفيين وحرية الصحافة. فالصحفيون والإعلاميون هم حجر الزاوية في أي مجتمع عادل وقوي ونابض بالحياة ويجب أن يقوموا بحرية بعملهم من دون خوف. إن العنف ضد الصحفيين غير مقبول على الإطلاق، لا سيما في السياقات المتقلبة حيث يخاطرون بحياتهم للقيام بعملهم. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التوسع المستمر في المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك الحالات الجارية في الشيخ جراح وسلوان. وتؤثر هذه الإجراءات على الأسر وسبل العيش. ومن تلطيف الكلام القول بأنها لا تخدم السلام، وهي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وتمشيا مع موقفنا الثابت منذ عام ١٩٦٧، كما أُعرب عنه في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، نحن لا نعترف بالسيطرة الإسرائيلية الدائمة على الأراضي التي احتلت بعد حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧. وتعتقد كندا أنه يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض من شأنه تسوية المسائل التي لا تزال موضع نزاع.

وللأسف، وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في المنطقة، نلاحظ زيادة في التعبير عن الكراهية، بما في ذلك معاداة السامية، وكراهية الإسلام، والمشاعر المعادية للعرب، في الداخل وفي جميع أنحاء العالم. وتقع على عاتق كل منا مسؤولية جماعية لمكافحة الكراهية وإدانتها بأشد العبارات الممكنة. ونحن ملتزمون بالوقوف ضد الكراهية والتمييز بجميع أشكالهما. كما أننا ملتزمون بالعمل مع شركائنا المحليين والدوليين لتعزيز التعددية وحقوق الإنسان والإدماج والدفاع عنها، في الداخل والخارج.

وأود أن أؤكد للجمعية أن كندا ملتزمة بهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وسندعم دائما الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. وما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بالنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والشمول والقانون الدولي، في الداخل وفي جميع أنحاء العالم. ولقد تسبب النزاع على مدى عقود في الكثير من الألم، ويسبب الآن المزيد من الألم، للأسر الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء. وقد أضر بالنسيج الاجتماعي للمنطقة وأثر بالفعل على سياسة العالم. والاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل – الاعتراف بأن لكلا الطرفين الحق في وطنهما

ومكانهما في الشرق الأوسط، وأن كلا الطرفين وكلنا يجب أن نحترم مواقف الطرف الآخر وآراءه وسياساته ودينه وعرقه – هما الأساسان الحاسمان للسلام الدائم. ونحض جميع أعضاء الجمعية العامة على مواصلة المشاركة في أي جهود يمكن أن تؤدي إلى حل سلمي ومستدام لهذا النزاع المدمر.

السيد فيبولياي (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أوتياروا نيوزيلندا بهذه الفرصة التي تتيح للجمعية العامة التركيز على مسألة مهمة. ومع انعقاد الجمعية، يستمر العنف المميت وسفك الدماء في إسرائيل وفلسطين. وبحلول نهاية اليوم، سيكون المزيد من المدنيين قد فقدوا حياتهم بصورة مأساوية وبلا داع، وبعضهم رضع وأطفال – ضحايا أبرياء لنزاع لا معنى له. ويساور أوتياروا نيوزيلندا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف والأعمال العدائية. ونشعر بالفزع إزاء ارتفاع عدد القتلى المدنيين. الأرقام في غزة صادمة بشكل خاص. وقد أدى العنف إلى نزوح أكثر من ٠٠٠ ٧٥ شخص داخليا في غزة وحدها. إن مرافق الرعاية الصحية، التي تعاني بالفعل من الإجهاد الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا، تتعرض الآن لضغوط متزايدة، مع تضرر العديد منها في النزاع. وقد تضررت البنية التحتية المدنية الأساسية في غزة، بما في ذلك شبكات الكهرباء ومنشآت المياه، بشكل لا يمكن إصلاحه. وقد أعاق العنف المستمر وصول الموظفين والإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وندين أعمال الطرفين عندما تكون النتيجة فقدان أرواح المدنيين الأبرياء، ولا سيما الأطفال. ولدينا مخاوف جدية بشأن ما إذا كانت الإجراءات الإسرائيلية متناسبة في ظل هذه الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، هناك شكوك جدية حول ما إذا كان أي من الطرفين قد أوفى بالتزامه بموجب القانون الدولي الإنساني بالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين. إن إطلاق حماس العشوائي للصواريخ على إسرائيل أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. ولهذا السبب نشعر أيضا بقلق شديد إزاء رفض الدعوات المتكررة لوقف إطلاق النار. هذا ليس وقت المواقف السياسية. إنه وقت وقف التصعيد على وجه السرعة. ولذلك نتطلع إلى تأكيد الأنباء العاجلة التي تفيد بأنه ربما تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار.

ومع احتدام النزاع الحالي، فإن آفاق السلام الحقيقي قاتمة، وأسوأ من أي وقت في الذاكرة الحديثة. ويبدو أن إمكانية تحقيق حل الدولتين، وهو الأساس الوحيد لتحقيق السلام المستدام، احتمال بعيد المنال إذا لم يكن أي من الطرفين مستعدا للدعوة إلى وقف إطلاق النار. وتظل أوتياروا نيوزيلندا ملتزمة بحل الدولتين وبالسلام العادل والدائم للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على حل الدولتين ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما. وبدون إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق تلك الغايات، فإن العنف الذي نشهده سيتكرر ببساطة في وقت لاحق. وسيزهق المزيد من الأرواح وينثر المزيد من بذور الشقاق، وستصبح منطقة تعاني بالفعل من عدم الاستقرار والنزاع أكثر تعقيدا وتقلبا وتصدعا.

وتواصل أوتياروا نيوزيلندا دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للمساعدة في إنهاء العنف والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونحن مستعدون لبذل وسعنا في دعم تلك الجهود بطريقة بناءة.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة الجمعية العامة المهمة وحسنة التوقيت اليوم بشأن مسألة حماية المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي للشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية في الخسائر في أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأن أعرب عن أطيب تمنياتي بالشفاء العاجل لجميع الجرحى. ونصلي من أجل استمرار جلد الشعب الفلسطيني وصموده.

إن تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أمر غير مقبول ولا يمكن أن يستمر. ونشهد جميعا الاستخدام غير القانوني وغير المتناسب للقوة العسكرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. إن الصومال يؤيد العناصر الأساسية لتحقيق

سلام عادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، التي تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونؤكد عدم شرعية احتلال القوة المحتلة وندافع عن حق الشعب في تقرير المصير والاستقلال. وفي ذلك الصدد، فإنه يساور الصومال ودولا أخرى كثيرة قلق بالغ إزاء حقيقة أن أعمال قوة الاحتلال تتعارض مع أكثر من ٧٠٠ قرار اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٨ وأكثر من ٨٠ قرارا لمجلس الأمن. ونؤكد من جديد دعمنا المطلق لإنهاء الاحتلال بصورة كاملة وغير مشروطة وللاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة وإقامة دولة مستقلة.

وفي بيئة متضررة من جائحة مرض فيروس كورونا العالمية، يستمر الحصار غير القانوني المفروض على غزة في تحد للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يساور الصومال القلق إزاء العقبات التي تضعها السلطة القائمة بالاحتلال أمام إمكانية إيصال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للمساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويدعو إلى كفالة مرور الإمدادات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني دون عوائق وفي حينه. ونشيد بسخاء المانحين الذين يقدمون للأونروا تمويلا كافيا وقابلا للتنبؤ ومستداما حتى تتمكن الوكالة من مواصلة تقديم خدماتها الحيوية للاجئين وأداء أنشطتها الإنسانية. ونشجع المجتمع الدولي أيضا، بما في ذلك الوكالات الإنسانية ذات الصلة وجماعات الحقوق المدنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على مضاعفة جهودهم لتخفيف معاناة الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

في الختام، إن القضية الفلسطينية العادلة اليوم ليست مجرد قضية. بل إنها مقياس للإرادة البشرية الجماعية. إنها اختبار لضميرنا وتطبيق العدالة. وعلى مدى أكثر من ٧٠ عاما، تلقت ما تسمى بقضية فلسطين المدرجة في جدولي أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن نفس الردود الموحدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أكرر توجيه رسالة مفادها أن الخيار الوحيد الطويل الأجل لتسوية هذا العدوان العسكري الطويل الأمد هو إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والاعتراف الكامل بفلسطين حرة وذات سيادة ومستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وأنا على ثقة من أن أحدا لا يختلف معي في ذلك.

وسيواصل الصومال وشعبه دعم الشعب الفلسطيني وحكومته والتضامن معهما في سعيهما الثابت لنيل حقوق الفلسطينيين المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

(تكلم بالعربية)

ستتحرر القدس بإذن الله، أبى من أبى وشاء من شاء.

السيد محمد لغظف (موريتانيا)**:** يطيب لي ابتداء، أن أشكر رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد فولكان بوزكير، على استجابته لدعوة ممثلي الجزائر والنيجر، بصفتهما، على التوالي، رئيس مجموعة سفراء دول الجامعة العربية ورئيس مجموعة سفراء دول منظمة التعاون الإسلامي، لهذا الاجتماع الهام والحيوي لنقاش مسألة الحالة في الشرق الأوسط، تحت البند ٣٧، ومسألة فلسطين، تحت البند ٣٨. كما أنقل إليكم اعتذار معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، عن حضوره لهذا الاجتماع اليوم لظروف خارجة عن إرادته.

نجتمع اليوم لنقاش مسألة فلسطين، التي أفردت لها الجمعية العامة عددا من البنود والقرارات التي لا يبدو أنها تلقى صدى عند سلطة الاحتلال. فمنذ ١١ يوما، يتعرض الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لما يمكن أن يتم توصيفه بجريمة حرب ومحاولة إبادة جماعية وتطهير عرقي متكامل الأركان، بدءا بقيام الاحتلال الإسرائيلي بتهجير حي بأكمله، وهو حي الشيخ جراح، وطمس معالم الهوية العربية الفلسطينية، في إطار قرار المجتمع الدولي دعم حل الدولتين، ومرورا بالاعتداء الوحشي على المصلين في الحرم القدسي الشريف، وانتهاء بالقصف العشوائي والعنيف، جوا وبرا وبحرا، لقطاع

غزة مما أدى، بكل أسف، إلى سقوط مئات الضحايا من المدنيين الأبرياء، من بينهم أطفال ونساء.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته بصفة جدية وعملية. فما يحدث الآن في فلسطين يهز مقومات ميثاق وشرعية منظمتنا هذه. ولا يمكن للسلطة القائمة بالاحتلال أن تضرب عرض الحائط بقرارات المجتمع الدولي ومبادئ القانون الدولي الإنساني بعدوان أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه إجرام وغير مقبول. إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تدعو إلى وقف هذا العدوان الإسرائيلي وتؤكد بشكل لا لبس فيه وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في وجه هذا العدوان. وتؤيد، كما فعلت وتفعل دائما، ضرورة حصوله على كافة حقوقه الشرعية والتاريخية، التي تؤكدها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتشمل حل الدولتين وعودة اللاجئين وضرورة قيام الدولة الفلسطينية على أرض عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إن الحل الإسرائيلي لقضية الصراع في الشرق الأوسط والمتمثل في شرعية القوة في مواجهة قوة الشرعية هو حل غير مستدام وغير قابل للتسجيل بصورة عملية كحل نهائي وواقعي وضامن للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. بل هو خطر فعلي ومؤجج لحلقة لا نهاية لها من العنف والعنف المضاد. وندعو من هذا المنبر المجتمع الدولي، مرة أخرى، إلى تحمل مسؤولياته بإدانة العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني والمطالبة بتطبيق القرارات الأممية المتعلقة بفلسطين.

السيد الرويعي (البحرين): يسرني بداية أن أعرب عن تأييد مملكة البحرين ودعمها لانعقاد هذا الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي تدعو المنظمة الدولية، من على هذا المنبر، إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والإنسانية لضمان التزام جميع الدول بالقرارات الأممية المتعلقة بقضية الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، والعمل على حماية الأمن والسلم الإقليمي.

لقد عبرت مملكة البحرين عن استنكارها الشديد للاعتداءات الإسرائيلية على المصلين في المسجد الأقصى، ومحاولات المستوطنين الإسرائيليين تهجير الفلسطينيين من مساكنهم في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، وهو ما يتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، والقانون الدولي، ويتنافى مع قيم التسامح والتعايش والسلام، وما أدى، مع الأسف، إلى تصعيد خطير أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى، ومن شأنه أن يقو ض فرص إحياء عملية السلام في الأراضي المحتلة. إن من واجب الحكومة الإسرائيلية الاحترام التام للقانون الدو لي، والوفاء بالتزاماتها الدولية كقوة قائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واحترام الحريات الدينية في الأماكن المقدسة، وعدم تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومراعاة خصوصيتها لدى المسلمين والمسيحيين.

إن مملكة البحرين تعرب عن رفضها التام لاستمرار دائرة العنف والتصعيد الخطير بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والقوات الإسرائيلية، لإنها تدرك أن ضحايا هذا التصعيد العسكري هم المدنيون الأبرياء وتدمير المنشآت والمساكن المدنية، وينبغي أن يلقى ذلك رفضا قاطعا من قبل المجتمع الدولي عامة. كما وتدعو المملكة إلى توحيد الجهود الدولية لإصدار قرار حاسم يدعو إلى وقف إطلاق نار شامل ينهي حالة التصعيد المستمر، ويوقف سفك دماء المدنيين الأبرياء، ويجنب المنطقة مخاطر تهديد الأمن والسلم الإقليمي. ونؤكد في هذا الإطار دعم مملكة البحرين للمبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية الشقيقة لتحقيق هدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تمهيدا لوقف إطلاق النار بين الجانبين.

إن مملكة البحرين تدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون إقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة. إن مملكة البحرين تجدد دعوتها للمجتمع الدولي إلى تسخير كافة الجهود الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الحساسة، وتجنيب شعوبها مخاطر

جسيمة لا تحمد عقباها؛ سائلين المولى جلت قدرته أن يكلل جهود الجميع بالتوفيق والسداد.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس وأشيد به على قراره بعقد مناقشة مشتركة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان في وقت سابق، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67)، والبيان الذي سيدلى به باسم منظمة التعاون الإسلامي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع اليوم بينما تستمر الوحشية التي لا توصف دون عقاب في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن دورة العنف والعدوان الإسرائيلي ليسا بجديدين. فهما يزدادا وحشية في كل مرة نفشل فيها في اتخاذ إجراء ومحاسبة إسرائيل على أعمالها العدوانية. إن أكثر من سبعة عقود من التقاعس عن العمل تلقي بعبء ثقيل على الضمير الجماعي لجميع الأمم المجتمعة في الجمعية. إن اندلاع أعمال العنف والعدوان المميتة الأخيرة ضد السكان الأبرياء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال شهر رمضان المبارك، أمر غير مقبول على الإطلاق. ونعرب عن تعازينا للخسائر في الأرواح ونتضامن مع حكومة وشعب فلسطين. لقد أدانت رئيسة وزراء بنغلاديش الشيخة حسينة بشدة، في رسالة إلى الرئيس محمود عباس، أعمال الإرهاب البغيضة هذه، وأكدت من جديد التزام بنغلاديش الثابت بإعمال حق شعب فلسطين غير القابل للتصرف في وطن مستقل، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمته القدس الشرقية.

إن الغارات المتكررة على المسجد الأقصى، وتدنيس الأماكن المقدسة الأخرى، والعنف الذي مورس ضد المتعبدين، بمن فيهم النساء والأطفال، وكذلك تدمير المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية والتشريد القسري للفلسطينيين وطردهم من ديارهم، هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وغيرهما من الاتفاقات الدولية، وهي ترقى إلى جرائم حرب. ونحض على الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لحل الأزمة التي طال أمدها. وأود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، يجب على إسرائيل أن تنهي احتلالها وضمها غير المشروعين للأراضي الفلسطينية. ويجب أن يكون هناك وقف فوري للفظائع وإراقة الدماء التي ترتكب على يد القوات الإسرائيلية والمستوطنين غير الشرعيين في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، نناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهودا حقيقية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الفلسطينية، وبالتالي إنهاء حلقة العنف والظلم.

ثانيا، يجب أن ننهي ثقافة التقاعس عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين. يجب على مجلس الأمن والجمعية العامة أن يضطلعا بمسؤولياتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وإذا كان لهما الحفاظ على مصداقيتهما وأهميتهما، فعليهما بذل جهود حقيقية لحمل إسرائيل على الامتثال لجميع القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكفالة العدالة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لكفالة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. والتنفيذ السريع لخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط ومبادرة السلام العربية هما لبنتان حاسمتا الأهمية في هذا الصدد.

رابعا، إن تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني مسألة ملحة. ويجب أن ينتهي الحصار المفروض على غزة لضمان وصول العاملين في المجال الإنساني والطبي والإمدادات إلى السكان المدنيين بدون عوائق. كما يجب علينا تعزيز قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمعالجة أزمة التمويل الدائمة. وستواصل بنغلاديش دعم الأونروا بما تقدمه من مساهمات سنوية.

وأخيرا، فإن استمرار انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية لجميع القوانين الدولية ومعاناة المدنيين الأبرياء يخلق شعورا بالظلم الدائم والإفلات من العقاب. ومن شأن محاسبة الجناة أن تكون خطوة هامة نحو تحقيق العدالة والسلام الدائم. ونرحب بالتطورات التي تحدث في المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعم بنغلاديش الثابت للشعب الفلسطيني. ونقف بحزم معهم في إعمال حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة، وهو أمر حتمي إذا أردنا التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية والسلام في المنطقة. وستدعم بنغلاديش جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أستراليا ترحيبا حارا بالإعلان عن وقف إطلاق النار، والذي يجب أن يكون بداية لعملية نحو تحقيق سلام حقيقي وعادل ودائم وقادر على الصمود. ونشيد بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف التي سعت إلى إنهاء النزاع، بما في ذلك مصر والولايات المتحدة.

وعلى نحو ما أوضحت الحكومة الأسترالية، فإن العنف ليس حلا. ولطالما طالبنا جميع القادة بشكل قاطع، طوال فترة النزاع، باتخاذ خطوات فورية لوقف العنف، وممارسة ضبط النفس، والتحرك بدون تأخير نحو تحقيق السلام المستدام. وتدين أستراليا الاستخدام العشوائي للصواريخ والبالونات الحارقة وغيرها من أساليب الهجوم التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة. فالهجمات على المدنيين أمر مستهجن كليا وينبغي للمجتمع الدولي أن يدينها بشدة. ويجب أن تظل حماية المدنيين أهمية قصوى. وإن استخدام المراكز السكانية المدنية كدروع تشن منها الهجمات يتعارض مع جميع المعايير الدولية. ويجب إنهاء التجاهل المتهور لأرواح المدنيين الذي أبدته حماس تجاه سكان غزة وإسرائيل. فقد دفع المدنيون بالفعل ثمنا باهظا للأعمال التي تقوم بها حماس وتمسكها الوحشي بالعنف.

لا شك أن لدولة إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي، وللإسرائيليين الحق في أن يعيشوا في سلام. ويجب على إسرائيل، عند الدفاع عن نفسها وشعبها، أن تتمسك بمبدأ التناسب وحماية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وبالمثل، يجب السماح للفلسطينيين بالعيش في سلام وكرامة.

وتشعر أستراليا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. وينبغي ألا يتحمل المدنيون التكلفة المتفاقمة الناجمة عن الجائحة والنزاع. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات للحيلولة دون تحول الحالة إلى أزمة إنسانية تزداد سوءا بسبب الشواغل الأمنية. وتكتسي سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وما لديهم من أصول أهمية بالغة ويجب حمايتهم من الاستهداف. ونشيد بالعمل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية داخل غزة لتخفيف معاناة المدنيين، ويجب أن تكون قادرة على الاستمرار فيه. كما تدعو أستراليا جميع الأطراف إلى ضمان حماية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية المستقلة. فالعالم يستفيد مما يضطلعون به من عمل.

إن الأماكن المقدسة إنما هي للعبادة في سلام. ويجب ألا تصبح أبدا أماكن تعج بالخوف أو الفوضى أو العنف. ويعول العالم على الشعب والسلطات في القدس للحفاظ على قدسية تلك الأماكن الثمينة. وتحث أستراليا جميع الأطراف على احترام التقاليد والحق في حرية المعتقد الديني والتعبير، والسماح للناس من جميع الأديان بالوصول السلمي بدون عوائق إلى الأماكن المقدسة في القدس.

إن السلام هو الحل الوحيد للنزاع. ويجب أن ينصب تركيز جميع الأطراف على العودة إلى المفاوضات المباشرة والجادة في أقرب وقت ممكن، بغية تحديد اتفاق سلام عادل ودائم وقادر على الصمود. ودعما لتحقيق ذلك الهدف، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف أو الأعمال الاستفزازية التي تزيد من حدة التوترات. ويشمل ذلك جميع أعمال العنف والإرهاب والتجمعات المثيرة للشغب والفوضى، فضلا عن الاستيلاء على الأراضي، وعمليات الإخلاء القسري، وعمليات الهدم، والنشاط الاستيطاني.

وتظل أستراليا مؤيدا قويا لحل النزاع القائم على وجود دولتين بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية في المستقبل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. يجب إنهاء هذا النزاع الممتد لأجيال نهاية حاسمة. فجميع الأطفال في إسرائيل وغزة والضفة الغربية يستحقون أفضل من احتساب مستقبل تهيمن عليه مأساة الخوف والعنف والنزاع الدائم. ودورة إراقة الدماء لا تخدم تحقيق أي غرض مناسب أو ملائم ويجب أن تنتهي. وتنضم أستراليا بدون تحفظ إلى دعوة المجتمع الدولي إلى تحقيق السلام.

السيد إدريس (مصر): أود في البداية أن أعرب عن التقدير لجهود السيد رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن القضية الفلسطينية في ظل التطورات الحالية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة. وأثمن كذلك جهود السيد الأمين العام للأمم المتحدة في سعيه الحثيث لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتواصله مع مختلف الأطراف من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود.

وأؤكد على تضامن مصر مع بيانات كل من المجموعة العربية، والمجموعة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز في هذا الصدد (انظر A/75/PV.67).

أود أن أشارككم أن الجهود المبذولة من مصر وأطراف أخرى قد أثمرت عن وقف وشيك لإطلاق النار، نأمل أن يدوم. فأي أرواح يمكن إنقاذها تستحق بذل كل جهد ممكن لآخر مدى متاح.

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل المحفل الجامع الذي تلتقي فيه مختلف الدول، كأسرة واحدة، لكي تطرح مواقفها ورؤاها تجاه مختلف القضايا الدولية. ولطالما كانت الجمعية العامة هي الإطار الأهم الذي تشارك فيه كافة الدول الأعضاء على قدم المساواة، وتتخذ فيه من القرارات التي تجسد ما توافقت عليه الأسرة الدولية تجاه مختلف القضايا والتحديات في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومحددات القانون الدولي. إننا نجتمع اليوم في لحظة عصيبة مؤلمة لكي نتدبر ونتباحث حول ما وصلت إليه من تراجع واحدة من أولى القضايا التي طرحت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي القضية الفلسطينية. لقد شهدت القضية تراجعا كبيرا على مدى العقود الماضية، عقب أمل لاح مع بدء مسيرة السلام في المنطقة؛ ثم تبدد في ظل استمرار واقع الاحتلال وما يصاحبه من الممارسات الإسرائيلية الخاصة بالاستيطان والتهجير القسري وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، وعنف المستوطنين ضد المدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تهديد الوضع القانوني والتاريخي القائم للمسجد الأقصى المبارك.

إن تدبر الحاضر يستوجب التدبير للمستقبل؛ والتصعيد الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة يدعونا جميعا إلى التفكير مليا في كيفية الخروج من تلك الدائرة المفرغة من العنف التي نشهدها من حين لآخر؛ في ظل غياب مفاوضات جادة تستهدف تسوية عادلة للقضية الفلسطينية على أساس المرجعيات المتفق عليها. لقد أكدت مصر مرارا أنه لا سبيل لاستقرار الشرق الأوسط بدون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، التي كانت وما زالت هي القضية المركزية للأمة العربية. وهو ما أكده القرار الوزاري العربي الأخير الصادر عن جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

إن الخطوة الأولى أمامنا جميعا الآن هي الوقف الفوري للأعمال العسكرية الحالية، والحيلولة دون أية استفزازات في القدس، مع احترام الوضع التاريخي والقانوني في ظل الرعاية الأردنية الهاشمية للأماكن المقدسة. حيث يتعين القيام في أعقاب وقف إطلاق النار باتخاذ عدد من الإجراءات السريعة الملموسة على الأرض التي يمكن أن تسهم في استعادة الهدوء مرة أخرى وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وبما يتيح لمختلف الأطراف النظر في كيفية إحياء مفاوضات السلام والشروع فيها للوصول إلى حل دائم وعادل للقضية.

إن إحياء عملية السلام بشكل جاد وفعال هو جوهر التحرك الدولي المطلوب للتحرك إلى الأمام نحو أفق سياسي إيجابي يعطي الأمل لأشقائنا الفلسطينيين ولشعوب المنطقة في سلام عادل واستقرار مستدام وتنمية لصالح بناء المستقبل الآمن للجميع. يتطلب ذلك

التفعيل العاجل لدور المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، بما يؤدي إلى التجاوب مع مبادرة الرئيس عباس بعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل استئناف المفاوضات لإقامة الدولة فلسطينية على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وفقا للمرجعيات المتفق عليها ووفقا لقرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

لقد قامت مصر بجهود مكثفة وقدمت تضحيات كثيرة على مدى عمر هذه القضية. وتعتزم مصر مواصلة جهودها مع كافة الشركاء الدوليين، سواء في إطار صيغة ميونيخ أو كافة الصيغ والمبادرات الرامية لذات الهدف؛ وبالتعاون مع الإدارة الأمريكية لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، بالإضافة إلى دعم الجهود الدولية لإعادة إعمار قطاع غزة. وفي هذا الصدد، فقد أعلنت مصر عن تخصيص ٥٠٠ مليون دولار كمبادرة مصرية لصالح عملية إعادة الإعمار في القطاع مع قيام الشركات المصرية المتخصصة بالاشتراك في تنفيذ عملية إعادة الإعمار.

ختاما، إن مصر تؤكد، من واقع مسؤوليتها التاريخية تجاه القضية الفلسطينية، أنها ستواصل بذل كل الجهد وتقديم الغالي والنفيس كي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وينعم بالأمن والسلام والاستقرار في ظل الدولة الفلسطينية المنشودة، على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة كينيونغو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد دأبت كينيا على دعم المفاوضات الدبلوماسية، التي تجري في جو من السلام، من أجل تحقيق حل قائم على وجود دولتين، تعيش فيه إسرائيل وفلسطين داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقا لخطوط حزيران/يونيه ١٩٦٧. إن تصاعد العنف في القدس وتل أبيب والضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى كلفته البشرية الباهظة، يشكل تحديا لأي إمكانية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام الدائم والآمن. وتتقدم كينيا بتعازيها إلى الأسر والمجتمعات المحلية التي فقدت أحباءها. وما زلنا نحض وندعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف العنف، بوصفهما الخطوتين الأوليين نحو تجديد الزخم من أجل السلام.

وقد تكون الأزمة المتنامية، مهما كانت مثبطة للهمم، حافزا لإعطاء دفعة متضافرة لتحقيق الأمن وربما حتى السلام. إن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، إلى جانب المجتمع الدولي، يتوقان إلى رجال ونساء دولة يتحلون بروح جريئة وتصميم على الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي التاريخي. وتواصل كينيا دق ناقوس الخطر بشأن تصاعد العنف، الناجم أساسا عن الهجمات على المواقع الدينية المهمة للأديان التوحيدية، الذي سوف يؤجج التطرف والكراهية على الصعيد العالمي. نحن ندرك أنه بينما نجري هذه المناقشة، تجدد الجماعات الإرهابية وداعموها رسائل التطرف والتجنيد في جميع أنحاء العالم. ولذلك ندين بشدة استمرار حماس في إطلاق الصواريخ من غزة على أهداف مدنية في إسرائيل، مما أسفر عن سقوط ضحايا. ما من قضية يمكن أن تبرر شن هجمات عشوائية على المدنيين. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء استغلال حماس للبنية التحتية المدنية والسكان في عملياتها. وندين أي استخدام للدروع البشرية أو إخفاء للأسلحة داخل الأعيان المدنية. ونحث أيضا الشرطة الإسرائيلية والسلطات العسكرية الإسرائيلية على تبني خفض التصعيد وحماية الأرواح وتجنب هدم البنية التحتية المدنية.

ونحث إسرائيل على الاعتراف بأن أعمالها التكتيكية الفورية، وإن كان لها ما يبررها على المستوى العملياتي، يمكن أن تكون لها تكلفة استراتيجية كبيرة على المدى الطويل. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنظر إلى الأضرار الجانبية التي تلحق بالفئات الضعيفة أصلا من السكان والمدنيين الأبرياء، ولا سيما الأطفال، والخطابات المتعالية بنزع الشرعية، التي تذاع فتعم أرجاء العالم. ومن المهم أيضا كفالة احترام الوضع الراهن المتفق عليه فيما يتعلق بالقدس.

إن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة محرك رئيسي للنزاع. وهي تتعارض مع القرارات المكرسة والاتفاقات المبرمة، فيما تصب تجارب نزع الملكيات الممتدة عبر عدة أجيال في مصلحة المتطرفين. ولا تؤدي العداوة التي تولد العنف من

هذا القبيل الحاصل اليوم إلا إلى المزيد من العنف، مع ما يترتب على ذلك من أثر غير مباشر في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك من خلال الجماعات الإرهابية التي تهاجم بلدانا متعددة في أفريقيا.

وينبغي أن تستند جميع الجهود الإقليمية والدولية إلى تعددية الأطراف وأن تسترشد بالآليات الدولية المتفق عليها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وننوه أيضا بالخطوات البناءة التي اتخذتها السلطات الوطنية المعنية حتى الآن للتعاون مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمبعوثين الخاصين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وترحب كينيا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتعزيز التهدئة وإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. ونشيد بجميع الجهود الإقليمية والثنائية المبذولة من أجل السلام ونحث جميع الدول المجاورة والدول القريبة على الانضمام إليها. وبناء على ذلك، نقدر دور مصر والأردن وقطر وغيرها من الدول الأعضاء في مجموعة الدول العربية والجامعة العربية. وندعو قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين ودوائر الأعمال والمجتمع المدني في إسرائيل وفلسطين إلى المجاهرة بالدعوة إلى الحوار ووقف إطلاق النار. وفي كثير من البلدان، فإن الإصرار القوي على تحقيق التعايش السلمي غالبا ما ينبع من هذه الفئات.

السيد بيليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة وحسنة التوقيت.

تعرب حكومة جمهورية سان مارينو عن قلقها العميق إزاء تصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذي يتسبب في العديد من الوفيات، والكثير من المعاناة الإنسانية، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، وتؤيد الأمين العام في دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار من جانب جميع الأطراف المشاركة في هذا النزاع. وندين بشدة إطلاق حماس الصواريخ على إسرائيل بشكل عشوائي من قطاع غزة. وبينما نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإننا نعيد التأكيد على أن ردها يجب أن يكون متناسبا ومتوافقا مع القانون الدولي الإنساني. وتشعر سان مارينو بقلق وانزعاج شديدين إزاء العدد غير المقبول من الإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب كفالة حماية المدنيين في جميع الأوقات.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة، التي يجب معالجتها على وجه السرعة. ونؤكد مجددا أهمية كفالة وصول المساعدات الإنسانية، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونود أيضا أن نذكر بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة أمام السلام.

وكما نعلم جميعا، فإن جولة العنف الحالية هي نتيجة نزاع لم تتم تسويته قط ولا يزال يؤجج الكراهية والدمار واليأس. وتشدد سان مارينو على ضرورة حل هذا النزاع من جذوره من خلال التوصل إلى حل سلمي. والسبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم هو الوساطة والحوار، والعودة إلى المفاوضات بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واحترام متبادل، على أن تكون القدس عاصمة لكلتيهما، وفقا للالتزامات السابقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. ونحث جميع الأطراف على أن تبرهن بوضوح على التزامها الحقيقي بالتوصل إلى حل سلمي، فيما نشير إلى أنه كلما طال انتظارنا، زاد العنف الذي سنولده، وكلما ابتعدنا أكثر عن هدفنا المتمثل في تحقيق سلام دائم، فإننا نعرض أمن المنطقة بأسرها للمزيد من الخطر.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين بناء على طلب مشترك من مكتب التنسيق ووفدي النيجر والجزائر بصفتهما رئيسي منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67).

ويدين وفد بلدي بشدة الهجمات العسكرية العشوائية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، والتي أدت إلى مذابح راح ضحيتها عدد هائل من المدنيين الفلسطينيين، والتي تزيد من تفاقم الحالة في المنطقة.

ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لجميع أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن دعمه الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاستعادة وطنه وتحقيق السلام في المنطقة، مع وضع حد لطموحات إسرائيل الجامحة في التوسع الإقليمي.

لقد أُدرجت قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين. ونوقشت منذ ذلك الحين عشرات المرات خلال السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك، وجرى اتخاذ العديد من القرارات. ولكن للأسف لم تتحقق أي نجاحات حتى الآن. وفي الوقت نفسه، أصبحت وحشية فظائع إسرائيل ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب ذات طابع مؤسسي وسافرة على نحو متزايد. إن أفعال قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الأبرياء الفلسطينيين في انتهاك صارخ لمبادئ السيادة وتقرير المصير والسلامة الإقليمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف. وينبغي لمجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، ألا يسمح بمثل هذا التوسع الإقليمي لإسرائيل وانتهاكات حقوق الإنسان من جانبها.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن دعمه الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في قضيته العادلة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): تود كوستاريكا أن تؤكد استياءها البالغ إزاء تصاعد العنف بين إسرائيل وحماس، والذي على وشك أن يصبح واحدا من أسوأ الفصول في التاريخ الحديث للنزاع الذي يزداد قتامة ولا يزال حله مؤجلا. وندين طريق العنف والاستفزاز كوسيلة لتسوية المنازعات، أيا كان منشأها، وندعو إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية.

إننا نشهد نزاعا غير نمطي – وهو نزاع ذو وجه إنساني، نزاع لمسته على وجوه الناس في مخيمات اللاجئين التي تؤوي بالفعل أربعة أجيال من الفلسطينيين؛ وعلى وجوه النساء اللواتي رأيتهن أيضا ولا يستطعن ضمان مستويات أساسية من الكفاف لأسرهن؛ وعلى جوه عشرات الآلاف من الناس الذين هُدمت منازلهم أو دُمرت؛ وعلى وجه شعب بأكمله محروم من مياه الشرب ومن الحصول على مستلزمات النظافة الصحية والتعليم والصحة الأساسية؛ ووجه السكان الذين يعانون من أزمة إنسانية حادة. وتشاطر كوستاريكا وزيري خارجية إندونيسيا وملديف وجهة نظرهما، حيث قالا صباح اليوم إنه ينبغي لنا أن نُقدم البشر على أي شيء آخر فيما يتعلق بالنزاع قيد نظرنا (انظر A/75/PV.67). وتود كوستاريكا أن تسلط الضوء على ثلاثة جوانب نعتقد أنها أساسية.

أولا، تدعو كوستاريكا إلى الوقف الفوري لنقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أي منطقة من مناطق النزاع. إن الأسلحة التي ما زالت بعض الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة تنقلها إلى مناطق النزاع، فيما نعقد هذه الجلسة، تؤدي فحسب إلى زيادة المعاناة الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وهناك إجراء واضح ومنطقي يمكن لتلك الدول أن تتخذه من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، والتي يسرها أن تلقي محاضرات على الآخرين أو تفسرها على النحو الذي يروق لها، ألا وهو الالتزام بالواجب الأخلاقي المتمثل في التوقف فورا عن توفير الأجهزة التي تجلب الألم والمعاناة والموت للسكان المدنيين في غزة وأجزاء أخرى من العالم. وتحث كوستاريكا أيضا على الوقف الفوري لاستخدام الأسلحة الثقيلة والدقيقة والأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. فالمدنيون وبيوتهم والبنية التحتية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء، فضلا عن مكاتب وسائط الإعلام، ليسوا أهدافا عسكرية، ولا أولئك الذين يتصادف وجودهم هناك.

ثانيا، تأسف كوستاريكا بشدة لأن عبء هذا العنف يقع بشكل غير متناسب على عاتق الأطفال الفلسطينيين الصغار. وقد قُتل أكثر من ٢٠٠ فلسطيني، ثلثهم من الأطفال. ولا يمكن لكوستاريكا والمجتمع الدولي أن يستمرا في قبول إخضاع الأطفال الفلسطينيين واضطهادهم ومعاناتهم كأمر واقع. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الأثر الدائم الذي يخلفه هذا العنف على جميع الأطفال، دون استثناء، فيما يتعلق بتعليمهم وتدريبهم وسبل عيشهم، ناهيك عن صحتهم النفسية، ولا سيما إمكانية أن يصبحوا عوامل لتحقيق السلام والمصالحة.

ثالثا، تؤكد كوستاريكا مجددا أن المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، قد اتفقت منذ زمن طويل على طريق تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. وقد حان الوقت الآن لتنفيذه. والشيء الوحيد المفقود هو الإرادة السياسية. ومن المدهش أن مجلس الأمن عقد يوم الأحد الماضي، ١٦ أيار/مايو، جلسة طارئة ولم يتخذ أي إجراء على الإطلاق (انظر S/2021/480). ويبدو أن التقاعس المستحكم هو طريقة عمله. إن الاستماع إلى نفس سلسلة المواقف دون التوصل إلى أي خطوات وحلول ملموسة على أرض الواقع أمر ميؤوس منه ولا يفيد مصداقية منظمتنا بأي شكل من الأشكال. والأمر الأكثر خطورة هو أنه لا يُحدث تغييرا في حياة أولئك الذين يعانون من عبء النزاع نفسه والذين يتوقعون عملا حاسما، وليس لامبالاة. وفي حالات كهذه، سواء في القرم أو أوسيتيا الجنوبية أو ميانمار حاليا، يجب على الجمعية العامة أن تثبت مرة أخرى أنها لا تتمتع بالشرعية اللازمة فحسب، بل أيضا بالالتزام بضمان صون السلام والأمن الدوليين، كما أشار ممثلو قطر والأردن والجزائر، باسم مجموعة الدول العربية، من بين متكلمين آخرين، صباح اليوم (انظر A/75/PV.67).

ولا يمكن أبدا تقديم المصالح الجيوستراتيجية والتحالفات السياسية على كرامة البشر. وفي كل يوم ننشغل فيه بإصدار بيانات حذرة، يعاني المدنيون، بمن فيهم الأطفال ويموتون وتصبح الجروح أعمق. وبدلا من التئام الجروح، فإنها تتفاقم إلى حد الغرغرينا. ونعلم جميعا أنه لا يوجد سوى حل واحد، سيتحقق عندما يتسنى للفلسطينيين والإسرائيليين العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا استنادا إلى معايير عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمة مشتركة لهما. وهذا هو الحل الذي تتطلع إليه كوستاريكا.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي بالبيان التالي باسم وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية:

”أود في البداية أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت، حيث يشهد العالم أبشع الفظائع التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين الأبرياء. وعلى مدار أكثر من سبعة عقود، تستمر السياسات والممارسات الوحشية للنظام الإسرائيلي، متمثلة في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وكرامتهم.

”ونتيجة لذلك، حُرم الفلسطينيون من أراضيهم وممتلكاتهم وأعمالهم التجارية بينما كانوا يُطردون قسرا من منازلهم ويتعرضون للعنف والإرهاب والتخويف. وتمشيا مع سياسات النظام الإسرائيلي العنصرية والتمييزية وسياسات الفصل العنصري فإنه ينكر تماماً أي حق للفلسطينيين في تقرير المصير تحت عنوان ”دولة يهودية واحدة“. علاوة على ذلك، قام هذا النظام بتدابير واستفزازات غير مسبوقة للتعجيل بتهويد القدس الشريف وتغيير تكوينها الديموغرافي بالقضاء على المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين في المدينة المقدسة.

”في الأسبوع الماضي، قصفت القوات الإسرائيلية قطاع غزة، أكبر سجن في الهواء الطلق في العالم، وخلال حرب غير متناسبة، لجأت فيها إلى أسلحة متطورة، ذبحت بقسوة ووحشية مئات الفلسطينيين وجرحت آلاف المدنيين. وفي خضم جائحة مستمرة، دمر الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة آلاف المنازل، وسوى بالأرض منازل سكنية بأكملها، فضلا عن مبان تجارية، بما في ذلك بعض المباني التي تؤوي صحفيين، وألحق أضرارا بهياكل أساسية مدنية حيوية أخرى في انتهاك صارخ

ومنهجي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الدولي. حتى أنهم قتلوا رئيس فريق الاستجابة لمرض فيروس كورونا في غزة.

”ومع ذلك، فإن مجلس الأمن – رغم استمرار النظام الإسرائيلي في نزع الملكية بصورة جماعية والاحتلال والاضطهاد للشعب الفلسطيني – ما زال ممنوعا من قبل الولايات المتحدة من الاضطلاع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومن تحمل مسؤوليته عن وقف انتهاك قرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد فإن الجمعية العامة، بوصفها الضمير الجماعي للمجتمع الدولي، تتحمل مسؤولية حيوية عن إدانة العدوان العسكري والتطهير العرقي من قبل إسرائيل، واعتماد التدابير اللازمة لمحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

”إن النهج غير الأخلاقي الذي تتبعه بعض الحكومات الغربية في مساواة الضحايا بالمذنبين هو نهج مستهجن وغير عادل وغير مقبول. إن إنكار عدم التكافؤ التام في حالة محتل وظالم ضد شعب محتل ومضطهد لا يكشف نفاقها وافتقارها الشديد إلى البوصلة الأخلاقية فحسب، بل إنه يرقى إلى مستوى التواطؤ في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين. إننا نشدد على أن شعب فلسطين له الحق الكامل في الدفاع عن نفسه وتحدي الأساليب المستبدة لنظام الفصل العنصري هذا. إن اغتصاب حي عربي آخر يحيط بالمسجد الأقصى يثبت عدم جدوى تطبيع الحالة من قبل بعض الدول العربية. ومن الواضح أن السبيل الوحيد إلى السلام في فلسطين هو من خلال إجراء استفتاء بين جميع سكانها – اليهود والمسيحيين والمسلمين، بمن فيهم الفلسطينيون المشردون واللاجئون.

”وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد دعمها القوي لقضية فلسطين العادلة وتضامنها معها، والتزامها بمواصلة دعم الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف“.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة.

يساور نيبال قلق شديد إزاء تصاعد الصراع وتدهور الحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية والمدن الإسرائيلية. ونشعر بقلق مماثل إزاء الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين من قبل الطرفين الضالعين في الصراع. ونشعر بالجزع إزاء العدد الكبير من القتلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إننا ندعو إلى وقف فوري للتصعيد وتجنب الاستخدام العشوائي للقوة من أجل منع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ونحث كلا الطرفين أيضا على بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين ومنع المزيد من التدمير للممتلكات العامة والخاصة. إننا ندين بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، حيث لا شيء يمكن أن يبرر العداء ضد الأبرياء، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين.

إن التصعيد الحالي للتوتر يزيد ببساطة من ويلات المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعانون من حلقات العنف والصراع المتكررة منذ عقود. ولا يمكن أن يتحقق السلام إلا عندما يحترم كل طرف وجود الطرف الآخر وكرامته. الكراهية لا تفرز السلام أبدا. تدعو نيبال كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واللجوء إلى الحوار لمعالجة المشكلة. وفيما يتعلق بالأخبار العاجلة الحالية، ترحب نيبال بقرار إسرائيل وحماس بوقف إطلاق النار. فهذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله للدخول في حوار ذي مغزى من أجل سلام دائم. نحن نؤيد حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وبحدود دولية آمنة ومعترف بها على أساس قرارات الأمم المتحدة. ونناشد ونؤكد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم لقضية فلسطين.

وفي الختام، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير الممكنة للجمع بين الجانبين على طاولة مفاوضات

السلام من أجل إيجاد حل سياسي عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية بشكل قاطع ونهائي.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إن وفد كوبا ممتن للرئيس على قراره عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة بندي جدول الأعمال ٣٧، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، و ٣٨ بشأن قضية فلسطين، بناء على طلب وفدي النيجر والجزائر بوصفهما رئيسي منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية، وكذلك رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز. ونحن نؤيد بقوة الملاحظات التي أبدتها أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك المواقف التي أعرب عنها ممثلا النيجر والجزائر بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية (انظر A/75/PV.67).

إن البيان الصحفي الذي أصدره أمس، ١٨ أيار/مايو، السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يمكن أن يكون أكثر مأساوية أو إثارة للقلق مما هو عليه. يجب على الجمعية العامة أن تعمل فورا وبعزم لوضع حد للعدوان العسكري الإسرائيلي، ولا سيما في قطاع غزة، الذي ظل تحت الحصار لأكثر من ١٣ عاما. لقد أودت عمليات القصف الإسرائيلية العشوائية والمفرطة بحياة مئات الفلسطينيين، بمن فيهم أسر بأكملها وعدد كبير من الأطفال.

إن السلطة القائمة بالاحتلال تدمر بوحشية المنازل والمستشفيات والبنية التحتية المدنية، مما يشكّل انتهاكا صارخا لجميع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

ومن المثير للقلق أنه نتيجة للعراقيل المتكررة التي تضعها الولايات المتحدة، في صمت متواطئ مع إسرائيل، لم يتمكن مجلس الأمن من التعبير عن رأيه وإدانة تصاعد العنف والأحداث المأساوية التي تتكرر للأسف في قطاع غزة والقدس الشرقية. وبعد أن استغرق الأمر أياما لعقد جلسة علنية بشأن هذه المسألة، التي تمس السلم والأمن الدوليين فضلا عن الشرق الأوسط نفسه، لم يصدر حتى بيان إدانة. وقد دفع الشلل الذي أصاب مجلس الأمن إسرائيل إلى الاعتقاد بأنها حصلت على الضوء الأخضر لارتكاب جرائم من دون عقاب. واستمر الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الضم، إلى جانب زيادة ممارساتها وتدابيرها الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوسيعها وعمليات الهدم العقابية ومصادرة موارد المؤسسات الفلسطينية والتشريد القسري لمئات المدنيين ومواصلة الحصار المفروض على قطاع غزة والتهديد بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وتدين كوبا بأشد العبارات جميع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ونحث إسرائيل على وضع حد لممارساتها الدنيئة واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن يتوقف ذلك العدوان على الفور. فالعالم يشعر بالإهانة من الهمجية الصهيونية وستائر الإفلات من العقاب التي تسدلها الولايات المتحدة على تلك الجرائم من خلال دعم النظام الإسرائيلي.

ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لحل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، من شأنه أن يمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية مع ضمان حق العودة للاجئين. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام قانوني وسياسي وأخلاقي بتقديم الدعم الكامل للقضية الفلسطينية. وإذا استمرت إعاقة مجلس الأمن في أداء واجباته بموجب الميثاق، فإنه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب والهمجية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا يوجد شخص في العالم لم يبال بأحداث الأسبوعين الماضيين في الشرق الأوسط. فقد شعرنا جميعا بألم المعاناة الإنسانية واليأس من حالة يلوم فيها كل جانب الجانب الآخر على تفاقمها، بينما يستمر فقد المدنيين الأبرياء لحياتهم. وقد أصبح من الجلي تماما أنه مع بقاء القضية

الفلسطينية دون حل، فإن أي استفزاز، بل وأدنى شرارة، يمكن أن يشعلان مواجهة كبرى. ومن المخيب للآمال للغاية أن هذه ليست المرة الأولى التي تندلع فيها أعمال عنف من هذا القبيل. وقد رأينا مرارا كيف أدت الخطوات الأحادية الجانب، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وطرد الأسر الفلسطينية وتدمير الممتلكات، ولا سيما في القدس الشرقية، والتوترات بشأن الأماكن المقدسة في تلك المدينة، إلى تصعيد أعمال العنف. وهذا ما حدث هذه المرة. وأعقب هذا إطلاق صواريخ من غزة وشن ضربات جوية إسرائيلية. إن الأطفال يموتون، وتتعرض المباني للتدمير، وتلحق أضرار بالغة بالبنى التحتية. لقد فقد شعبا إسرائيل والأرض الفلسطينية القدرة على النوم والعيش في سلام.

لا بد من وقف إطلاق النار على الفور ووضع حد لإراقة الدماء. وندعو الطرفين إلى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ومنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وأود أن أؤكد أن الأحداث في هذا الجزء من الشرق الأوسط، بما في ذلك تدهور العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، تؤثر تأثيرا مباشرا على المصالح الأمنية لروسيا وتهدد بالمزيد من التصعيد الإقليمي وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره. ولذلك نحافظ على اتصال نشط مع جميع أصحاب المصلحة على أساس ثنائي، وفي مقدمتهم الإسرائيليون والفلسطينيون، ولكن أيضا مع جيرانهم في المنطقة. ونلاحظ الدور الخاص الذي يضطلع به النظام الملكي الأردني فيما يتعلق بالأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، التي يجب احترام وضعها الراهن. ونقدر كثيرا علاقاتنا مع كل من إسرائيل وفلسطين. وبينما نسلم بالطابع المعقد والمتعدد الأوجه للحالة، نرى أن هاتين الدولتين يمكن أن تعيشا في سلام من دون أن تهدد كل منهما الأخرى. كما نؤمن بإمكانية تحقيق السلام بين إسرائيل وجميع الدول العربية.

ونرى أنه من الضروري إطلاق حوار مباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أقرب وقت ممكن. ويجب على الطرفين أن يحلا، من خلال المفاوضات المباشرة، قضايا الوضع النهائي الأساسية، بما في ذلك قضية القدس الشرقية. ومن الضروري حماية حق المؤمنين وحريتهم في العبادة في مهد الديانات التوحيدية الثلاث.

ونشدد على أنه لا بديل عن التسوية السياسية للنزاع الحالي. ويجب على الجانبين تحمل المسؤولية والانخراط في حوار. فلم يعد لدينا هامش للخطأ. ويوضح التصعيد الحالي في الميدان أن محاولات فرض حلول أحادية الجانب لا تراعي مصالح الطرفين بشكل كامل لا يمكن أن تحقق الاستقرار الشامل في الشرق الأوسط. وقد تأكد لنا بوضوح خطر التراجع عن الالتزام بحل تفاوضي يقوم على مبدأ وجود دولتين في إطار قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويتضمن ذلك الإطار مجموعة محددة من الخطوات التي نعرفها جميعا بشكل جيد. وثمن هذه الأوهام باهظ للغاية – فهناك أرواح بشرية حقيقية فُقدت ومستقبل أشخاص دُمر. وينبغي لنا جميعا أن نراعي ذلك. وهناك استنتاج هام آخر علينا جميعا أن نستخلصه. إن تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، وهو أمر مهم في حد ذاته، لا يمكن أن يحقق استقرارا شاملا للحالة في الشرق الأوسط إذا غّض البصر عن الحالة في فلسطين.

وكما قلت، تبذل روسيا، إلى جانب بلدان أخرى، جهودا مضنية لخفض التصعيد. وسمعنا قبل ساعات قليلة تقارير تفيد بأنه ربما جرى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ونود بشدة أن نراه يتحول إلى وقف طويل الأجل لإطلاق النار. ونعتقد اعتقادا راسخا، وقد قلنا ذلك دائما، بأنه لا يمكن التغلب بشكل مستدام على المأزق الذي نشأ إلا من خلال العمل الجماعي. وندعو، بصفة خاصة، إلى تكثيف أنشطة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونقترح عقد اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية من دون تأخير بهدف تهدئة الحالة وتهيئة جو من الثقة. ولمراعاة وجهة نظر الأطراف المعنية، نقترح أيضا عقد اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية في شكل موسع، بمشاركة دول المنطقة. ونرى أن هذه المبادرة ستسهل مباشرة استئناف عملية السلام. ويشكّل التغلب على الانقسامات داخل صفوف الفلسطينيين جزءا لا يتجزأ من عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. ونحن على

استعداد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة لتلك العملية إلى جانب الأطراف المعنية الأخرى وأولها أصدقاؤنا المصريون.

ولكن الخطوة الأولى، بطبيعة الحال، هي إنهاء العنف، والتخلي عن الخطاب الاستفزازي وأي خطوات أحادية الجانب، وهي أمور غير مقبولة على الإطلاق في ظل الظروف الراهنة. وأتمنى بشدة أن تمنح جلسة اليوم، التي تكلم فيها جميع زملائنا، دون استثناء، تأييدا لهذا السيناريو، طرفي النزاع أساسا إضافيا للالتزام بوقف إطلاق النار ووقف استفزازاتهما المتبادلة.

السيد بحر العلوم (العراق): يؤيد وفد بلدي، العراق، المواقف المعلنة الواردة في بيانات المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67). ويتقدم وفدي بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، ويشيد بالحكمة في إتاحة الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعبير عن آرائها في هذه الجلسة بشأن موضوع يمس الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

تدين جمهورية العراق الاعتداءات التي ارتكبها الكيان الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان والمواثيق والقرارات الدولية، وعائقا أمام عملية السلام في المنطقة، لأن اقتحام باحة المسجد الأقصى الشريف ومنع المصلين من الوصول لأداء شعائرهم الدينية، واستهداف المدنيين العزل وما تلاه من اعتداءات وحشية وغارات متواصلة على مدينة القدس المحتلة وحي الشيخ جراح وقطاع غزة وتدمير البنى التحتية والمجمعات السكنية والتي أدت إلى تهجير الأهالي والنزوح من منازلهم وتركهم بلا مأوى، يعد تصعيدا خطيرا من قبل حكومة هذا الكيان وانعكاسا لسياساته التوسعية التي لا تطمح لأي حلول سلمية أو استقرار للمنطقة.

نؤكد موقف حكومة وشعب العراق الثابت والمبدئي ودعمهما غير المحدود للقضية الفلسطينية العادلة التي يبذل أبناؤها منذ أجيال تضحيات في الأرواح وخسائر مادية كبيرة للحفاظ على حقهم الثابت في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفقا للقرارات الدولية.

كما يدين العراق ما صدر من قرارات غير قانونية وغير شرعية عن الاحتلال الإسرائيلي بشأن القدس الشريف، ويرفض تماما المساس بالحق التاريخي في أرض فلسطين، ونطالب المجتمع الدولي بالوقوف ضد هذه السياسات والأعمال الاستيطانية والعدوانية، التي تكرس لعملية التطهير العرقي والتغيير الديمغرافي وانتهاك حرمة دور العبادة والأماكن المقدسة، وأن نعمل معا لإنصاف الشعب الفلسطيني الشقيق المظلوم، الذي يتعرض لإبادة جماعية، واستعادة حقوقه المشروعة، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته القانونية والأخلاقية للمساءلة عن هذه الانتهاكات واتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المدنيين تحت الاحتلال، والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ووقف الإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد مدينة القدس الشريف والقضاء على طابعها الإسلامي والعربي.

ختاما، نؤكد على ضرورة بلورة موقف دولي موحد من خلال اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والسياسية ضد الكيان الإسرائيلي لوقف تماديه واعتداءاته المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، التي نددت بها مرارا قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمحافل الدولية الأخرى.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، الذي لم يتمكن من المشاركة شخصيا في هذه الجلسة.

”إن عقد هذه الجلسة للجمعية العامة اليوم لمناقشة الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والناجم عن العدوان الإسرائيلي الهمجي، يتخذ أهمية خاصة في ظل حالة الشلل التي يواجهها مجلس الأمن جراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمنعه من تحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

”إن النكبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ ٧٣ عاما جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في التهجير القسري والتغيير الديمغرافي ونزع الملكية الجماعية والحصار، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والمجازر الجماعية، جعلت من قضيته مأساة إنسانية مستمرة لا مثيل لها في التاريخ الحديث. ومما يؤسف له أن هذه القضية، التي رافقت الأمم المتحدة منذ نشأتها واعتُمد بشأنها مئات القرارات، بقيت شاهدا على إخفاق المجتمع الدولي في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الوحشية المستمرة.

”إن ما شهدناه خلال شهر رمضان الفضيل من ممارسات إسرائيلية استفزازية ضد السكان في القدس يأتي في سياق تنفيذ إسرائيل لمخططاتها لضم القدس إلى كيانها، وفي إطار محاولة إسرائيلية مكشوفة للتصعيد وإيجاد الذرائع لشن جولة جديدة من أعمال العدوان بهدف التغطية على المأزق السياسي الداخلي الذي تعيشه حكومة نتنياهو.

”وبالتالي، فإنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني، الذي يشكل حلقة في سلسلة متواصلة من أعمال العدوان التي دأبت إسرائيل على القيام بها في منطقتنا العربية، بما في ذلك اعتداءاتها المتكررة على بلدي، سوريا، وعلى لبنان، ودعمها المكشوف للمجموعات الإرهابية المسلحة.

”إننا ندين، وبأشد العبارات، الحرب الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني في القدس، وقطاع غزة، وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ندين أي محاولة للتغطية على جرائم إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين، التي أودت خلال الأيام القليلة الماضية فقط بحياة مئات الشهداء، وخلفت آلاف الجرحى، جلهم من النساء والأطفال، والتي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني.

”إن من المستهجن محاولة البعض توصيف الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنه دورة عنف متبادل أو حرب بين إسرائيل ومنظمات فلسطينية، ومن ثم يعطي لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس. إن هذا التوصيف لاإنساني، وهو خاطئ ومضلل تماما. فالحقيقة أن ما يجري هو عدوان إسرائيلي موصوف على الشعب الفلسطيني. وأي حديث عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها هو بمثابة رسالة تشجيع لإسرائيل على الاستمرار في عدوانها الوحشي، وإجازة لقتل الفلسطينيين وسلب الشعب الفلسطيني حقه في الحياة، خاصة من خلال تدمير الأبنية فوق رؤوس سكانها. وهنا يحق لنا أن نتساءل، إذا لم تكن جرائم إسرائيل عدوانا وجرائم حرب، فماذا تكون؟

”إن استمرار الممارسات الإسرائيلية بحق أهلنا الرازحين تحت الاحتلال، وانسداد الأفق للحل المستند إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والترويج لصفقات مشبوهة وحلول وهمية، بما فيها ما يسمى اعتراف ترامب بضم الجولان السوري المحتل والقدس لإسرائيل، وتصريحات قادة إسرائيل بأنها مستعدة لحروب لا تنتهي في الشرق الأوسط، كلها عوامل لا تسهم في تحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

”إن على المجتمع الدولي، المؤمن بميثاق الأمم المتحدة والمتمثل بدولها الأعضاء، واجب التحرك العاجل واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لجرائم السلطات الإسرائيلية وإنهاء احتلالها للأراضي العربية، ومنها القدس والجولان السوري، وفقا لقرارات منظمتنا ذات الصلة.

”في الختام، أود تأكيد وقوفنا إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين في محنتهم، ودعم حقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، ونيلها العضوية الكاملة في منظمتنا هذه“.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67). ويشرفني كذلك أن أدلي بالملاحظات التالية

بصفتي الوطنية باسم السيد محمد حنيف أتمر، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

”تقدر أفغانستان أيما تقدير قيادة الرئيس فولكان بوزكير لجلسة الجمعية العامة من أجل مناقشة الحالة في فلسطين. ونود أن نعرب عن امتناننا لمنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة الدول العربية، وحركة بلدان عدم الانحياز على طلب عقد هذا الاجتماع.

”في الوقت الذي نجتمع فيه اليوم، يقتل الفلسطينيون الأبرياء ويسلبون كرامتهم وممتلكاتهم في حلقة مفرغة من العنف والعدوان، في انتهاك خطير للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن، شعوب الأمم المتحدة، لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه المأساة. ثمة حاجة ماسة لقيادة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة.

”وتدين أفغانستان بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي غير القانوني والعنف العشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين. ونشجب انتهاك حرمة المسجد الأقصى وكل المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس وتكوينها الديمغرافي من خلال المستوطنات غير الشرعية والهجرة القسرية. وأود أن أتقدم بتعازينا إلى الحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على استشهاد عشرات المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى. وأشعر بارتياح كبير إزاء الأنباء الجديدة عن احتمال التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وأشدد على أنه ينبغي تنفيذه فورا وعلى أن يكون دائما. وثمة حاجة ملحة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة وتلبية احتياجات الحماية لأضعف الفئات، بمن في ذلك النساء والأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود الأمم المتحدة الإنسانية في هذا الصدد.

”إن أفغانستان تدعم بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني وحقه المشروع في تقرير المصير. ونحن فخورون بأن نتولى منصب نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. واليوم، أنضم إلى النداء العام للمجتمع الدولي بتقديم التوصيات التالية.

”أولا، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم القانون الدولي الإنساني وكفالة وضع حد للإفلات من العقاب. ويجب محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك من خلال الآليات والمؤسسات الدولية. ثانيا، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة إبداء استجابة منسقة، ومضاعفة جهوده من أجل تحقيق السلام العادل ودائم في الشرق الأوسط، ونشدد على الحاجة الملحة لاستئناف المفاوضات المباشرة بدعم من المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ثالثا، هناك حاجة إلى إيجاد حل مستدام للنزاع على أساس حل الدولتين، يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

”وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا القوي لحقوقه المشروعة“.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على سرعة التجاوب مع طلب كل من المجموعة العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمناقشة تطورات الأوضاع في فلسطين والاعتداءات الوحشية الإسرائيلية والقصف المتكرر والممنهج على المدنيين والنساء والأطفال، في القدس الشريف وفي قطاع غزة.

تدين الجمهورية اليمنية بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي يستهدف تهجير أبناء الشعب الفلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم في حي الشيخ جراح والاعتداءات الوحشية على المصلين في المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس الشريف، والتي لم تحترم قدسية شهر رمضان المبارك والقصف البربري على قطاع غزة واستهداف البنية التحتية والوحدات السكنية، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء، خاصة من النساء والأطفال.

وترفض الجمهورية اليمنية بشكل قاطع سياسة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الهادفة إلى تهويد مدينة القدس وتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة ومقدساتها وتشويه طابعها العربي والإسلامي وتغيير تركيبتها السكانية وفرض حقائق جديدة على الأرض من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، وخاصة في مدينة القدس وفي مختلف مناطق الضفة الغربية؛ ورفض إصدار تراخيص البناء للمواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة؛ وتكثيف حملات هدم ومصادرة المنازل وتشريد أصحابها وساكنيها، ضمن سياسة تطهير عرقي بهدف إبعاد الفلسطينيين عن أرض آبائهم وأجدادهم؛ وفرض حصارها الخانق على قطاع غزة، واستهداف سكان القطاع بالاغتيالات والغارات الجوية؛ وتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد، بما فيها مباني ومدارس ومنشآت الأمم المتحدة في هذا القطاع. مما أدى إلى سقوط مئات الشهداء والجرحى، بمن فيهم النساء والأطفال. إن من يقوم بكل هذه الجرائم لا يمكن أن يسعى إلى سلام حقيقي مستدام. فهذه السياسة تقوض فرص تحقيق السلام والوصول إلى حل الدولتين.

لقد حان الوقت لأن يضطلع المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، بمسؤولياتهما والتصرف وفقا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات فاعلة تكفل توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني. وكأولوية ملحة، يتوجب على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري والتام لجميع أنشطتها الاستيطانية والوقف الفوري لأعمال العدوان والتهجير في مدينة القدس، بما في ذلك في حي الشيخ جراح وباقي أحياء المدينة المقدسة، بوصفها إجراءات غير قانونية وباطلة ولاغية. وكذا التوقف الفوري عن قصف مدينة غزة واستهداف المدنيين العزل.

وتؤكد الجمهورية اليمنية على الوصاية التاريخية للأردن على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ودوره في حماية هذه المقدسات والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها. كما تؤكد الجمهورية اليمنية مجددا على المضي في النهج الذي سار عليه الشعب اليمني لنصرة مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني الشقيق حتى تحقيق كامل تطلعاته المشروعة في الحرية والاستقلال، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبما يتوافق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. فلا يمكن تحقيق أي سلام أو استقرار في المنطقة ما لم ينل الفلسطينيون حقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف.

ختاما، إنه لمن المخجل أن يطلب المتشدقون بحقوق الإنسان والقانون الدولي من الشعب الفلسطيني تأمين حماية المحتل وأن تدعي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنها تدافع عن نفسها من ضحاياها. ولذا، فإن المرء لا يحتاج أن يكون فلسطينيا أو عربيا أو مسلما أو مسيحيا ليقف مع الحقوق المشروعة للفلسطينيين في المقاومة والحرية والأرض والكرامة والاستقلال، ولكن عليه فقط أن يكون إنسانا ولديه ضمير حي.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تود شيلي أن تشكر قادة منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية على عقد اجتماع الجمعية العامة هذا، نظرا لضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل معالجة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتسليط الضوء على حقيقة أن الحل العادل والدائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها يجب أن يظل أولوية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وقد أصدرت حكومة شيلي بيانا في ١١ أيار/مايو أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء تصاعد العنف الذي بدأ في القدس ثم امتد لاحقا إلى مدن أخرى، فضلا عن عواقبه الخطيرة على أرواح الأبرياء. إن أي عمل يستهدف السكان المدنيين دون تمييز لا يمكن تبريره ويتعارض بشكل خطير مع القانون الإنساني، وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفضه تماما.

وبلدنا، كما سبق أن ذكر في مناسبات عديدة في المحافل المتعددة الأطراف، يدين مرة أخرى تصعيد العنف والاستخدام غير المتناسب للقوة في المناطق المكتظة بالسكان من جانب إسرائيل وإطلاق حماس العشوائي للصواريخ. وندعو الطرفين إلى وقف نيرانهما فورا والعودة إلى آليات الحوار القائمة. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يعززوا بصورة فردية وجماعية إطلاق عملية سلام، تشجع على استئناف المفاوضات والسلوك المسؤول من جانب الطرفين. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية يعرضان للخطر إمكانية تحقيق حل دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وتكرر شيلي دعمها لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي يدين جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ووضعها. وندعو الطرفين مرة أخرى على وجه الاستعجال إلى الوفاء بالتزاماتهما الدولية فيما يتعلق بحماية المدنيين. إن الهجمات على المدنيين، سواء في غزة أو إسرائيل، تنتهك القانون الدولي الإنساني. وتدين شيلي مرة أخرى العنف الذي ترتكبه جميع أطراف النزاع ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ونعتقد أن من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير لحماية أشد الفئات ضعفا. ولذلك يجب على كلا الطرفين أن يتيحا إيصال المعونة الإنسانية اللازمة للتخفيف من تلك الآثار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عثمان (الصومال).

وختاما، فإن موقف شيلي الثابت يدعم النهوض بحل تفاوضي للنزاع يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على أساس وجود دولتين مستقلتين تُقران بحق الشعبين في العيش في وئام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد السني (ليبيا)**:** سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن ألقي كلمة ليبيا بالنيابة عن معالي وزيرة الخارجية السيدة نجلاء المنقوش لتعذر حضورها جلسة اليوم .

أود في البداية أن أثني على جهودكم في تنظيم هذه الجلسة الطارئة للجميعة العامة، بناء على طلب المجموعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز . وذلك لعدم تمكن مجلس الأمن حتى الآن من اعتماد وثيقة مخرجات وصياغة موقف توافقي بين أعضائه بشأن القمع الذي يواجهه الفلسطينيون في الأرض المحتلة. وهذه الجلسة، التي نأمل أن تعبر عن موقف في مستوى تطلعات شعوب العالم، التي خرجت الأسابيع الماضية في الشوارع والميادين غاضبة تندد وتستنكر ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات وجرائم ضد الإنسانية. كما نتطلع إلى دور شجاع لهذه المنظمة، يعبر عن ضمير الإنسانية، ويتصدى للأحداث البالغة الخطورة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة ويوقفها.

إن ممارسات قوات الاحتلال تخطت كل الحدود، وانتهكت بشكل صريح، كافة القوانين والأعراف الدولية، ومبادئ حقوق الإنسان. ولم يعد السكوت عليها مقبولا. ونحن نشاهد جرائم حرب متكاملة الأركان ترتكب ضد المدنيين في قطاع غزة، انطلقت في أيام عيد الفطر، وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ شهيد، من بينهم أطفال ونساء ومئات الجرحى. واستخدمت فيها قوات الاحتلال أعتى الأسلحة النوعية، يضاف إلى ذلك، ما أشعل هذه الأزمة في البداية، بجريمة اقتحام باحات المسجد الأقصى، ومنع المصلين من ممارسة شعائرهم الدينية في أقدس الأيام في شهر رمضان المبارك، مع استمرار الاعتداءات ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومحاولة تغيير هوية مدينة القدس الشريف. وكذلك الممارسات العنصرية التي استهدفت التهجير القسري للعائلات الفلسطينية من المدينة، كما حدث في حي الشيخ جراح.

وأود هنا تجديد رفض وإدانة دولة ليبيا وشعبها لهذه الاعتداءات والجرائم والانتهاكات، التي تستلزم إرادة سياسية دولية تعمل من أجل وقف آلة القتل والدمار، وتضمن حقوق الشعب الفلسطيني وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والكف عن سياسة الكيل بمكيالين، وتسوية المعتدي بالمعتدى عليه، واحتكار حق الدفاع عن النفس لطرف دون آخر. إن القضية الفلسطينية قضية عادلة، ومعاناة إنسانية مستمرة

لأكثر من ٧٣ عاما. ولقد بينت سنوات الصراع ومحاولات التسوية بموجب القرارات والمرجعيات الدولية، أن لا حل إلا بمعالجة جذور القضية، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أدعوكم اليوم لاغتنام هذه الجلسة الطارئة للإعراب عن موقف واضح يعبر عن الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على حقوق الشعب الفلسطيني، ورفضت كل ممارسات سلطة الاحتلال. وأدعو معالي الأمين العام للأمم المتحدة، الذي نثمن كل الجهود التي يقوم بها، إلى تكثيف اتصالاته مع قادة العالم، مستنيرا بالموقف الدولي الرافض لما يحدث في الأراضي الفلسطينية، آملين في أن يتمكن مجلس الأمن قريبا من تحمل مسؤولياته وفقا للاختصاصات المنوطة به في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونأمل أيضا أن تكون الأخبار التي سمعناها منذ قليل بوقف العمليات العسكرية على قطاع غزة صحيحة، وتكون نتيجة لهذا الزخم الدولي الذي نشهده معا اليوم.

السيد الياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس بوزكير على عقد جلسة اليوم الخاصة والعاجلة. ونكرر التحذيرات التي أعرب عنها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في وقت سابق من أن دوامة النزاعات في الشرق الأوسط، وخاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، هي مدعاة للقلق الشديد نظرا لاحتمال زيادة تسريعها لحدة التوترات على جميع المستويات. وقد أسفر النزاع بين إسرائيل وفلسطين، الذي تابعناه جميعا على مدى الأسبوعين الماضيين، عن العديد من الوفيات والمعاناة الإنسانية الجسيمة على كلا الجانبين. ولذلك فإننا نرحب كل الترحيب بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه للتو من خلال جهود مصر والولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. ونظرا لهشاشة وقف إطلاق النار، من المهم للغاية الآن أن تمتنع جميع الأطراف عن القيام بأعمال يمكن أن تؤدي إلى وقوع مزيد من الضحايا وتعرض حياة المدنيين للخطر. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية في القدس الشرقية وحول المسجد الأقصى المبارك.

ونناشد من هذا المحفل جميع الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية ألا يدخروا جهدا للحفاظ على وقف إطلاق النار وتحسين الحالة الإنسانية في غزة، بغية بناء الثقة والحد من المزيد من التهديدات. وندعو كلا الجانبين إلى العمل على إيجاد حلول من خلال المفاوضات المشتركة لتحقيق السلام، والأهم من ذلك، أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية سياسية على أساس مبدأ دولتين لشعبين. وينبغي أن يكفل هذا المفهوم حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في إقامة دولة، إلى جانب حق إسرائيل في الأمن. وتتمثل سياسة كازاخستان طويلة الأمد في تقديم كامل الدعم لإقامة دولة فلسطين المستقلة التي تتعايش سلمياً مع إسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في التأكيد على أن حل الدولتين هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق من أجل تحقيق سلام دائم، يتم التوصل إليه من خلال الحوار تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أيضا استخدام الآليات والمبادرات الأخرى، الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك خريطة الطريق للسلام، ومبادرة السلام العربية، وإحياء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أو تكييفها مع السياق الحالي، لتسوية الحالة الراهنة.

وتكرر كازاخستان التأكيد على الحاجة الماسة إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من خلال دورها الحاسم في التخفيف من حدة الحالة المتدهورة في غزة وتعزيز التنمية الطويلة الأجل. وقد حرم الحصار، الذي استمر لأكثر من عقد من الزمان حتى الآن، الناس من حقوقهم الأساسية وترك أكثر من ثلثي السكان معتمدين على المعونة الإنسانية.

وكما نشهد اليوم فإن الحالة الراهنة هي حالة فقر متفاقم وبطالة وما يترتب على ذلك من تراجع اقتصادي مزمن، وكل ذلك يؤجج المزيد من الصراع. إن كازاخستان بلد مانح للأونروا منذ سنوات، وقد قمنا هذا العام بتقديم مساهمتنا المنتظمة لدعم عمل الوكالة.

وأخيرا، تقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للانضمام إلى جميع جهود الوساطة الجماعية التي تدعو جميع القادة الإسرائيليين

والفلسطينيين إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتمكين الجانبين من العيش في سلام وأمن وتقدم وازدهار، وهي الأهداف التي طالما اعتز بها الشعبان.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإسبانية*): ندين بشدة التصعيد في القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية وحولها، والذي أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال. وفي هذا الصدد، تشجب أوكرانيا بقوة إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية في غزة، ويقلقنا ما تردد عن إطلاق الصواريخ من لبنان وسوريا.

إن وفد أوكرانيا يقر بحق إسرائيل في الدفاع المشروع عن النفس ويود تذكير الجمعية بنداء رئيس أوكرانيا من أجل تهدئة الأوضاع بغية إنقاذ الأرواح. ونشدد على أن لإسرائيل الحق الأصيل في الدفاع عن نفسها من الهجمات الصاروخية. غير أننا نؤكد على أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تجعل من الأولويات القصوى اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة عند القيام بعمليات عسكرية لضمان حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا السياق، تشعر أوكرانيا بقلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بأن حماس تستخدم البنية التحتية المدنية والمدنيين كغطاء لعملياتها. ونظرا للتطورات الراهنة في قطاع غزة، الذي يبلغ عدد سكانه نحو مليوني نسمة، بمن فيهم أكثر من ١٥٠٠ مواطن أوكراني، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق لضمان التدفق الحر للمساعدات والسلع والأشخاص إلى غزة ومنها. نود أيضا إعادة تأكيد موقفنا الثابت بشأن المستوطنات، وهي مسألة يجب معالجتها بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تظل عملية السلام في الشرق الأوسط في صميم أي جهد لاستعادة الاستقرار الإقليمي. وقد أيدت أوكرانيا باستمرار تلك العملية البالغة الأهمية ومبدأ حل الدولتين، الذي تتعايش فيه إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن. وفي ظل تصاعد التوترات مؤخرا، يجب بذل جهود دبلوماسية فعالة من أجل وضع حد للعنف وتجديد المفاوضات المجدية لتنفيذ حل الدولتين. لقد استمعنا أيضا باهتمام شديد إلى مناقشة مجلس الأمن يوم الأحد ١٦ أيار/مايو (S/2021/480) ونود أن نشير إلى أن أعين المجتمع الدولي متجهة نحو مجلس الأمن، لأن ذلك الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والتي أنيطت به من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي وافقت على أن يتصرف المجلس باسمها في الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته.

أخيرا وليس آخرا، يعاني بلدي بشكل مباشر من العواقب المأساوية لانتهاك القانون الدولي، ولهذا السبب أصرت أوكرانيا باستمرار وحزم على احترام القانون الدولي من قبل الجميع، وفي كل مكان.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وتعرب جنوب أفريقيا عن امتنانها لهذه المبادرة من النيجر والجزائر بوصفهما تراسان منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية، على التوالي. ويسرنا أن مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز قد انضم إلى هذه المبادرة التي تمس الحاجة إليها.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أذربيجان، باسم حركة عدم الانحياز، وجزر القمر، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/75/PV.67). أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

خلال الأسبوعين الماضيين شهدنا مدنيين أبرياء، بمن فيهم أطفال ونساء، يتعرضون للهجوم والقتل. وشهدنا قصف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية. ورأينا الهجوم على وسائل الإعلام وتقويض حرية الصحافة. كل هذه الأعمال ترتكبها دولة تصور نفسها على أنها ديمقراطية، تحت ستار زائف من الدفاع عن النفس. هل نواصل، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مجرد مشاهدة تلك الفظائع وانتهاكات القانون الدولي، أم نقوم، كجزء

من المنظمة العالمية المكلفة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، باتخاذ إجراءات أو فعل شيء ما على الأقل؟

إن مجلس الأمن، الذي كلفه ميثاق الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين، لم يتخذ أي إجراء حتى الآن. وإذا لم يتمكن المجلس من التصرف أو لم يكن راغبا في ذلك، فإن المسؤولية تقع علينا نحن أعضاء الجمعية العامة في الرد الجماعي على هذه الانتهاكات الجسيمة للسلام الدولي. في البداية، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء المعايير المزدوجة لبعض أعضاء مجلس الأمن، الذين استخدموا عضويتهم في المجلس، من خلال تقاعسهم المستمر، للتغاضي عن هذه الانتهاكات للقانون الدولي. عندما يسارع المجلس إلى التصرف في بعض الحالات وليس في حالات أخرى، فإن التطبيق الانتقائي هذا لولايته يقوض مصداقيته، وهو سبب يستدعي إصلاحه العاجل أكثر من أي وقت مضى. بسبب فشل مجلس الأمن، يجب علينا نحن كأعضاء في الجمعية العامة أن نأخذ على عاتقنا العمل على وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني التي دامت عقودا، والمساهمة بفعالية في صنع السلام وبناء السلام في الشرق الأوسط.

تدين جنوب أفريقيا بشدة تصعيد إسرائيل المستمر لهجماتها العسكرية على الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر والقدس الشرقية المحتلة، ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري لجميع هذه الهجمات. يجب بذل كل جهد ممكن للدعوة إلى خفض التصعيد ووضع حد للهجمات التي تسبب الدمار والخوف والموت والبؤس.

ونعرب عن تعازينا لأسر جميع الجرحى والقتلى. ويجب النظر إلى هذه الأعمال، بما في ذلك الرد الانتقامي من غزة، في سياق الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية، والإجلاء المخطط والمرتقب للأسر الفلسطينية في حيي الشيخ جراح وسلوان، فضلا عن استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان.

وقد أسفر الهجوم العسكري الإسرائيلي الوقح والقاسي على مدى الأسبوعين الماضيين عن خسائر في الأرواح وتدمير سبل العيش الفلسطينية والبنية التحتية المدنية، وكان الأطفال والنساء وكبار السن أكثر المتضررين من هذه الأفعال. وتبرر الأفعال الإسرائيلية التدخل العاجل للمجتمع الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت للتصدي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فهي انتهاك صارخ للقانون الدولي وتُظهر تجاهلا تاما لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعاقبة.

إننا، بصفتنا أعضاء في منظمة تقوم على مبادئ صون القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية فيما بين الأمم وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة وحقوق الإنسان، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي نشاهد ازدراء بلد واحد للأمم المتحدة يشوه ما أنجزناه على مدى السنوات الـ ٧٦ الماضية. ولا يمكننا أيضا أن نؤيد الاستمرار في إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وتشعر جنوب أفريقيا بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية الهشة أصلا في غزة، التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا، والآن بسبب الهجوم العسكري المكثف. ونناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للمشردين داخليا واللاجئين. وبالمثل، يجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفتح جميع الممرات الإنسانية لتمكين المرور الآمن للمساعدة الإنسانية الحيوية والأدوية والمعدات الطبية.

ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بالعمل من أجل التوصل إلى حالة يتم فيها تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها لجميع الناس على جانبي الخط الأخضر – في فلسطين وإسرائيل – وحيث يمكن للجميع العيش في مأمن من العنف والاحتلال والاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو أي اعتبار آخر. ويجب أن ندعو إلى عملية سياسية عاجلة تستند إلى الحوار الشامل للجميع، بدون شروط مسبقة، ويمكن أن تؤدي إلى خطة سلام تحقق تلك الحقوق والقيم. ويجب أن تركز خطة السلام على حل دائم يقوم على تسوية عادلة، في ظل قوانين عادلة تستند إلى حقوق الإنسان، وييسر المساواة والإنصاف

لجميع من لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك المساواة في السيادة بين الدولتين.

وفي الختام، أود أن أقتبس من الرئيس سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا، الذي قال قبل بضعة أيام

”إننا، بصفتنا عشاقا للحرية والعدالة، نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تقرير مصيره، ولكن أيضا في مقاومته لحرمانه من حقوق الإنسان وإنكار كرامته. وبصفتنا مواطني بلد استطاع أن يدير ظهره للكراهية العرقية وسفك الدماء ويبني مجتمعا شاملا للجميع متجذرا في حقوق الإنسان للجميع، يحدونا أمل جماعي في أن يسلك شعبا إسرائيل وفلسطين مسارا مماثلا، وأن يتكاتفا وأن يجدا السلام“.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67)، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء التصعيد الخطير للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية وقطاع غزة. ويجب وقف جميع أعمال العنف على الفور. ومن المهم كفالة حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم. ونراقب عن كثب التطورات في الميدان ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن اللجنة الوزارية الإسرائيلية للأمن الوطني قد قبل بالإجماع المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار المتبادل. ونحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذه المرحلة الدقيقة، ونشكر مصر على جهودها في التوسط في هذا الاتفاق.

ونود أن نؤكد الأثر غير المتناسب لهذا النزاع على الأطفال. ونشدد على أن أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال غير مقبول على الإطلاق ويجب وضع حد له. وتعرب مالطة عن تعازيها لأسر جميع الضحايا. ولن يكون هناك سلام حتى يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بحقوق إنسان متساوية في دولتين تتمتعان بالسيادة والأمن، مع الاعتراف بحق كل منهما في الوجود. ولا يمكن حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ما لم يتمتع الفلسطينيون والإسرائيليون بنفس الحقوق والحريات التي يكفلها القانون الدولي، سواء في إسرائيل أو في الأرض المحتلة.

ومن الأهمية بمكان وقف العنف وتنفيذ وقف إطلاق النار. ونقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ومواطنيها، وندين إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، كما نقر بأن إسرائيل يجب أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس بما يتماشى مع مبدأ التناسب والقانون الدولي. وتؤكد مالطة من جديد موقفها الثابت المؤيد لحل الدولتين على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، الذي تعيش بموجبه دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، والقدس عاصمتهما المشتركة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. ويجب حل قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس، بشكل دائم من خلال مفاوضات مباشرة ونزيهة وشاملة للجميع بين الطرفين.

وتؤيد مالطة تأييدا تاما الجهود الرامية للتصدي للأزمة التي يبذلها كل من السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لمعالجة الأزمة؛ والسيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية؛ والسيد سفن كوبمانس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة. ونحن على ثقة بأن جهودهم ستؤدي إلى وقف جميع الأعمال القتالية وأعمال العنف وأن الطرفين سيعودان إلى طاولة المفاوضات سعيا إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذا النزاع الطويل الأمد.

وينبغي ألا نغفل تأكيد أن للسلام والأمن أيضا تأثيرا إنسانيا مهما للغاية، لأن أي نزاع مستمر يعرض صحة المدنيين الأبرياء وسلامتهم وسبل عيشهم للخطر. وتؤكد مالطة الدور الحاسم الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذه الأوقات العصيبة والظروف الصعبة للغاية.

ونود أن نكرر دعوتنا إلى تمكين الجماعات والجهات الفاعلة الإنسانية، ولا سيما الأونروا، من الوصول إلى غزة في الوقت المناسب، وتمكينها من توزيع الإمدادات الإنسانية هناك وفقا للقانون الدولي. ويعوق عدم توفر الإمدادات تقديم المساعدة الغوثية للسكان المنكوبين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل الحوامل والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن.

وتمنع ظروف النزاع أيضا التوزيع المجاني والمنصف للقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ولذلك تحث الحكومة المالطية السلطات المسؤولة على تمكين التوزيع المجاني للقاحات على الأفراد في قطاع غزة، الأمر الذي من شأنه أن يمنع تفشي كوفيد-١٩ في ظل حالة إنسانية شديدة الصعوبة بالفعل. وندعو المجتمع الدولي والمانحين إلى مضاعفة جهودهم للتأكد من أن الأونروا لديها الموارد الكافية لمواصلة عملياتها في توفير الحماية والخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين. ومالطة تعتزم صرف مساهمة مالية خلال الأسابيع المقبلة.

السيد بوبوليسيو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة الهامة وفي الوقت المناسب.

تأسف بيرو بشدة للعنف في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، فضلا عن الدمار الذي لحق بالسكان المدنيين. ونعرب عن أسفنا العميق لسقوط مئات القتلى والجرحى، وكثير منهم من القصَّر، وكذلك لتدمير النبية التحتية الحيوية، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والملاجئ والمرافق الإعلامية، مما أثر بشكل رئيسي على غزة، دون أن يلوح في الأفق حل لهذا الصراع الذي طال أمده. ويصر كل من الطرفين على أن يلقي باللوم على الآخر وتبرير أفعالهما، مما يزيد من انعدام الثقة ويشجع خطاب الكراهية والتطرف.

ونحن نشجب استمرار هذه الديناميات العدائية، والعنف العشوائي الذي تمارسه حماس، والردود الإسرائيلية غير المتناسبة. ويجري تجاهل القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بشكل صارخ وسط مناخ من الإفلات من العقاب يعزز بيئة شديدة التقلب ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة والعالم بأسره. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء التدهور الملحوظ في الأوضاع الإنسانية في غزة، والذي يعزى إلى التصعيد الحالي، بل وإلى الحصار المستمر منذ أكثر من ١٣ عاما، وما يترتب على ذلك من انعدام الفرص والأثر الشديد لجائحة فيروس كورونا، الذي يزيده السياق تفاقما. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تيسر الوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، فضلا عن التدفق غير المقيد للسلع الأساسية. ونرفض التعميم بأن جميع سكان غزة أعضاء في حماس.

وفي الظروف الدقيقة الراهنة، تدعو بيرو قادة الجانبين إلى إظهار علامات ملموسة على الاعتدال والالتزام بالسلام. وعلى المدى القريب، من الأهمية الحيوية أن يلتزموا بوقف إطلاق النار كتدبير أساسي لحماية السكان المدنيين وتعزيز العمل الدبلوماسي، على النحو الذي طالب به الأمين العام. ونود أيضا تأكيد التزامنا بالحل الوحيد للقضية الفلسطينية الذي نعتبره قابلا للتطبيق ومتسقا مع القانون الدولي، وهو الحل القائم على وجود دولتين لهما حدود معترف بها دوليا وآمنة، يتم التفاوض بشأنه مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، على أساس الحدود القائمة حتى عام ١٩٦٧، وهو الحل الذي يجب أن يؤدي أيضا إلى تحديد الوضع النهائي للقدس.

وتؤكد بيرو أن التوصل إلى هذا الحل يتطلب امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، نرى أن من الملح أن تضع سلطاتها حدا للسياسات غير القانونية المتمثلة في المستوطنات وهدم المباني وعمليات الإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنها تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وتتعارض مع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونحثها أيضا على احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس والامتناع عن أي عمل يهدف إلى تغيير وضعها القانوني أو تكوينها الديمغرافي. ونرحب باستعداد الأمين العام أنطونيو غوتيريش وعدد من البلدان، لا سيما البلدان التي شاركت تاريخيا في هذه العملية، لاستخدام مساعيها الحميدة.

وأخيرا، نؤكد على أهمية تنشيط المجموعة الرباعية وكفالة أن يتمكن مجلس الأمن والجمعية العامة من تحقيق الحد الأدنى من توافق

الآراء والعمل بحزم في حالات مثل تلك التي تجمعنا اليوم. ويجب التصدي لخطر التصعيد في الشرق الأوسط باعتباره تهديدا رئيسيا لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد إيشيكان (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الحالة المدمرة فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين. وعلى وجه الخصوص، شهدنا يوميا الإطلاق العشوائي للصواريخ من قبل المقاتلين الفلسطينيين، فضلا عن العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي، وكلاهما تسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين على كل جانب. كما وقعت سلسلة من أعمال العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وفي إسرائيل. وتدين اليابان بشدة هذه الأعمال، وتقدم تعازيها للضحايا وأسرهم. وفي هذا الصدد، تشدد اليابان على أهمية حماية المرافق المدنية، بما في ذلك المواقع المتصلة بالأمم المتحدة، ووصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين في غزة.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن مشاكل عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن حلها أبدا عن طريق العنف، ولكن فقط من خلال المفاوضات القائمة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا، فضلا عن الجهود الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع. وهذا الوضع يتعارض مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل يقوم على وجود دولتين يمكن بموجبه لدولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة في المستقبل العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وينبغي تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلنته الأطراف للتو تنفيذا كاملا من أجل منع أي تصعيد آخر للحالة. وتحث اليابان بقوة جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل إنهاء حلقة العنف المفرغة في أقرب وقت ممكن والحيلولة دون وقوع أي خسائر مروعة إضافية في الأرواح بين المدنيين الأبرياء.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/75/PV.67) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل غزة وحولها. ونشعر بالجزع إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ونعرب عن أعمق تعازينا وتعاطفنا مع الأسر. والأولوية الآن هي وقف العنف واعتماد تدابير لخفض التصعيد فورا. وندعو الطرفين إلى المشاركة بصورة بناءة في جهود الوساطة الجارية، ولا سيما من جانب المجموعة الرباعية للشرق الأوسط وأعضائها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وتدين إيطاليا بشدة إطلاق حماس والجماعات المسلحة للصواريخ بصورة عشوائية من قطاع غزة على إسرائيل. وهذه الأعمال غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا. ومع الاعتراف بحق إسرائيل المشروع في حماية سكانها، فإننا نؤكد أن رد إسرائيل العسكري يجب أن يكون متناسبا وأن يحترم القانون الدولي الإنساني. إن منع وقوع خسائر في أرواح المدنيين هو الأولوية. ويجب وضع حد لأي عمل من أعمال العنف أو الاستفزاز أو التحريض على الكراهية. وينبغي لجميع الأطراف أن تتصرف بمسؤولية وأن تكبح جماح المتطرفين. ويجب أن يُحترم الوضع الراهن للأماكن المقدسة احتراما تاما.

لقد أظهرت الأعمال العدائية مرة أخرى أن الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة غير مستدامة ويجب معالجتها بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا تزال عمليات الإخلاء المحتملة للأسر الفلسطينية في الشيخ جراح ومناطق أخرى من القدس الشرقية تشكل مسألة تثير قلقا بالغا. ونود الإشارة إلى أن أنشطة الاستيطان والهدم والمصادرة والإخلاء غير قانونية بموجب القانون الدولي وإلى أنها تهدد تحقيق حل الدولتين.

وبمجرد إسكات المدافع – وفي هذا الصدد نلاحظ الأنباء المشجعة التي وردت في الساعات القليلة الماضية – سيكون من الضروري إعادة إطلاق مسار سياسي من خلال تحديد مسار يرمي إلى استعادة الثقة المتبادلة وتهيئة بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات مجدية. ونحث الطرفين على إظهار التزامهما والشروع في هذا المسار. ولن تتكسر حلقة العنف المفرغة في النهاية إلا بمعالجة الأسباب الجذرية

للنزاع. وفي هذا الصدد، لا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما قويا بإيجاد حل عادل وقابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين عن طريق التفاوض المباشر، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وترفض أي إجراء يمكن أن يقوض آفاقه. ونشدد على الدور المركزي للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بوصفها الشكل الوحيد المعترف به دوليا للتوسط في عملية السلام.

إن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين. وستواصل إيطاليا العمل بلا كلل مع الاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الدوليين لتحقيق الهدف المتمثل في إرساء سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم، وأن أعرب عن تقديري للأمين العام على إحاطته (انظر A/75/PV.67).

يساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الناجم عن إطلاق الصواريخ من غزة بشكل عشوائي والرد عليها. ونتقدم بخالص تعازينا لأسر جميع من فقدوا أحباءهم في أعمال العنف. ويجب أن يتوقف القتال الآن. ولا يمكن تبرير العنف ضد المدنيين الأبرياء تحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، نرحب بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه اليوم ونشيد بالجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلها الشركاء الدوليون، بما في ذلك مصر والولايات المتحدة، لتحقيق هذه الغاية. غير أن وقف إطلاق النار لا يمكن إلا أن يكون نقطة انطلاق. ويعرب وفد بلدي عن أمله في أن يدوم وقف إطلاق النار هذا وأن يؤدي إلى استعادة الهدوء والسلام الدائم. وندعو الأطراف إلى اغتنام هذا الزخم الهام.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء التوترات والعنف في القدس الشرقية، وكذلك العنف الطائفي في جميع أنحاء إسرائيل. ونحث على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة. كما نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية السريعة التدهور. فالمعاناة الهائلة التي جلبتها الأعمال العدائية على المدنيين تزيد من تفاقم التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. ويؤكد وفد بلدي دعمه الكامل للجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين، وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة ودون عوائق، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

كما يعرب وفد بلدي عن دعمه القوي للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والشركاء الدوليين المعنيين، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، في جهودهم لإنهاء الأعمال العدائية وخفض حدة التوترات. وندعو الأطراف المعنية إلى التعاون مع المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى إحلال سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين على أساس حل الدولتين عن طريق التفاوض بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن القانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

وتؤكد جمهورية كوريا التزامها بمواصلة دورها البناء لتحقيق تلك الغاية، بوصفها داعما قويا لجهودنا الجماعية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة كاداري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتابع ألبانيا بقلق بالغ استمرار تصاعد العنف في غزة وفي محيطها وداخل إسرائيل. إن الخسائر البشرية باهظة. وصور الدمار والأرواح التي أزهقت، ولا سيما أرواح النساء والأطفال، مفجعة. وهي تذكرة مأساوية بالتكلفة غير المقبولة التي يتكبدها المدنيون عندما يتوقف الحوار ويعلو صوت الأسلحة. كما نشعر بالجزع إزاء أثر العنف على الصحفيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي، الذين تعتبر أدوارهم حاسمة ونرى أنه يجب حمايتهم واحترامهم.

وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/75/PV.67) وتنضم إلى الأصدقاء والحلفاء الآخرين في الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية فورا. ونحث جميع الأطراف على

وضع حد للعنف والعمل على التخفيف من حدة التوترات. إن إطلاق حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية للصواريخ على المناطق المدنية بشكل عشوائي أمر غير مقبول على الإطلاق، ويجب أن يتوقف فورا. فما من مبرر أبدا لاستهداف المدنيين.

إن لإسرائيل، مثلها مثل كل بلد في العالم، الحق في العيش في سلام وضمان أمن سكانها عندما يتعرضون للتهديد بأعمال العنف أو الهجمات.

وشأن كل بلد في العالم، من الضروري أن يمارس هذا الحق في الدفاع عن النفس بشكل متناسب وفي امتثال كامل للقانون الدولي.

ونظرا للحالة الإنسانية في غزة والخسائر في أرواح الأبرياء والدمار، من الضروري أن تتوقف جميع الأعمال العسكرية فورا. ويساور ألبانيا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية للسكان المدنيين في غزة، الذين يعانون أصلا من الحصار. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تعمل على ضمان وصول المعونات وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي، فضلا عن سيارات الإسعاف. ونحث جميع الأطراف على تجنب الأعمال التي تقوض التوصل إلى حل سلمي، وعلى التقيد بالوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة والحق في العبادة واحترامه. والنزاع الحالي ليس سوى الأحدث في دائرة العنف التي تتكرر كل بضع سنوات. إن وقف إطلاق النار الدائم في الجولة الأخيرة من القتال أمر ملح. وينبغي التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه للتو بين إسرائيل وحماس.

لقد حان الوقت لإنهاء دورة العنف. وللإسرائيليين والفلسطينيين الحق المتساوي في العيش بكرامة وازدهار، ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا تجنبت جميع الأطراف الأعمال التي تقوض إمكانية تحقيق مستقبل سلمي. كما تعارض ألبانيا عمليات الطرد في القدس الشرقية وهدم المنازل وتوسيع المستوطنات. والواقع أننا نعارض أي إجراء يشكل عقبة أمام السلام ويضع الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين بعيد المنال. وفي الوقت نفسه، أيدنا باستمرار وبدون تحفظ جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، حيث يجب أن يكون الإسرائيليون والفلسطينيون قادرين على التمتع بنفس الحرية والازدهار والديمقراطية – دولة فلسطين قائمة بذاتها ودولة إسرائيل الآمنة وعاصمتهما القدس واحترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والوثائق المتفق عليها دوليا.

السيد براون (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد لكسمبرغ البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67).

يساورنا بالغ القلق إزاء التصعيد الأخير للعنف والاضطرابات المدنية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وندين إطلاق حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية صواريخ على إسرائيل، والتي أودت بحياة ١٢ شخصا. فهذه الأعمال غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا. نحن لا نشكك في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. غير أننا نصر بشدة على مبدأ التناسب واحترام القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وتلك المبادئ حاسمة الأهمية وغير قابلة للتفاوض. وقد فقد ما لا يقل عن ٦٥ طفلا في غزة حياتهم بسبب التفجيرات الأخيرة، وهو أمر مؤسف. وفي ذلك السياق، نود أن نذكر الأعضاء باعتماد مجلس الأمن بالإجماع في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح، أثناء رئاسة لكسمبرغ للمجلس (انظر S/PV.7129). ويهدف هذا القرار إلى تحسين حماية الأطفال في حالات النزاع ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال التي تتعارض مع القانون الدولي. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى العمل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونظرا لخطورة الحالة الراهنة، من الضروري والملح العمل على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وضمان إمكانية الحصول على المعونات الإنسانية، وهو أمر ضروري بشكل خاص لوضع حد لدوامة العنف. وبفضل الجهود الدولية التي بذلها الأمين العام ومختلف الدول الأعضاء، بما في ذلك جيران البلدين المعنيين، رحبنا بالإعلان عن

وقف إطلاق النار بعد ظهر اليوم. ونأمل أن يحترم وقف إطلاق النار وأن يمهد الطريق لاستئناف المحادثات السياسية لحل النزاع. ومن شأن استئناف الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الرباعية أن يكون مفيدا جدا في هذا السياق، وكذلك الحشد حول المبادرات الأخرى التي أشير إليها في هذه القاعة اليوم.

ونود أن نؤكد أن التصعيد الأخير للعنف لم يحدث بين عشية وضحاها – بل على العكس تماما. تعاني المنطقة من الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وفي السنوات الأخيرة، شكلت سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تشمل عمليات الهدم والتشريد القسري تحديا منهجيا لمفهوم حل الدولتين حيث تكون فيه القدس عاصمة لكل من إسرائيل وفلسطين. وقد أكدت أحداث الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك تأجيل الانتخابات الفلسطينية، والتهديد بطرد الأسر الفلسطينية التي عاشت في حي الشيخ جراح لأجيال، والعنف ضد المصلين في الحرم الشريف خلال شهر رمضان، أن إمكانية حل الدولتين أصبحت في خطر أكبر من أي وقت مضى. وما فتئت لكسمبرغ تؤيد ذلك الحل دائما بقوة، ولكن الواقع الحالي بعيد كل البعد عن ذلك الهدف، للأسف. ولهذا السبب يجب أن نركز أيضا على حقوق الشعب الفلسطيني وأن نعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المهمة جدا.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67).

ويساورنا القلق إزاء التوتر والعنف المتزايدين بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين من كلا الجانبين، فضلا عن تدمير أو إلحاق أضرار بالبنية التحتية الضرورية لبقاء السكان المدنيين. وندين الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ونرحب بالإعلان عن وقف إطلاق النار ونحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بوعدها بجعله حقيقة واقعة ودائمة في نهاية المطاف. ونشيد بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة ومنظماتها، والأمين العام ومجلس الأمن وأعضاؤه، للمساعدة في تخفيف حدة التوترات.

وفي الوقت نفسه، من المثير للقلق أن نسمع التقارير عن تدهور الحالة الإنسانية الناجمة عن العنف. إن الظروف المعيشية المزرية، ونقص الرعاية الصحية، وندرة المياه، ونقص الكهرباء، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، من بين أمور أخرى تعرض ملايين الأشخاص المحتاجين للخطر. وقد أدى تشريد أكثر من ٥٨ ألف فلسطيني، يعيش الكثير منهم في ملاجئ مكتظة، إلى زيادة خطر انتقال مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وأدى تدمير مختبر الاختبار الوحيد لكوفيد-١٩ في غزة – حيث معدلات الاختبارات الإيجابية لمرض كوفيد-١٩ من بين أعلى المعدلات في العالم والتطعيمات من بين أدنى المعدلات – إلى زيادة تدهور النظام الطبي الهش والحالة الإنسانية. وقلوبنا مع الناس الذين يعانون من الخوف والعنف وعمال الإغاثة في الميدان الذين يخاطرون بحياتهم لمساعدة المحتاجين.

ولضمان أن يكون لدينا وقف لإطلاق النار وجعله دائما، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن جميع الأعمال التي تزيد من تعقيد الحالة. ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى إنهاء استخدامها للقوة المفرطة وجميع الإجراءات الأحادية الجانب، بما في ذلك المستوطنات وعمليات الهدم وطرد الفلسطينيين من ديارهم. ويجب التقيد بالوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس الشرقية واحترامه. وينبغي للأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية، ولا سيما المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، أن تواصل جهودها، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، للضغط من أجل وضع حد فوري للعنف وتحقيق وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نقدر الجهود الجبارة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمات المعونة في غزة في سياق العنف والظروف الخاصة والحالة المالية الصعبة، التي كانت قائمة حتى قبل بدء

الأعمال العدائية. وقد عززت الأونروا استجابتها الإنسانية الطارئة لمساعدة المتضررين. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل، إلى كفالة تقديم المساعدة الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين والوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا الثابت لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وسعيه لنيل حقه غير القابل للتصرف. وموقفنا هو أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما هو من خلال حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين، عاصمتها القدس الشرقية، والتعايش السلمي إلى جانب دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيظل تحقيق السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال ما لم تحل القضية الفلسطينية. وفييت نام على استعداد للانضمام إلى أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في المساهمة في تعزيز الحوار والمفاوضات داخل الأمم المتحدة وخارجها، بغية إيجاد تسوية عادلة وشاملة ومستدامة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بما يكفل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة. في الأسبوع الماضي، عقد مجلس الأمن جلستين مغلقتين ومناقشة مفتوحة بشأن التطورات في الشرق الأوسط (انظر S/2021/480) على مدى السنوات العشر الماضية. وفي تلك الجلسات، أعربنا عن قلقنا العميق إزاء العنف في القدس، وخاصة في الحرم الشريف وجبل الهيكل، خلال شهر رمضان المبارك، وعمليات الطرد المحتملة في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، وهي منطقة تشكل جزءا من ترتيب يسرته الأمم المتحدة. كما أعربنا عن تخوفنا من انتشار العنف إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية وغزة.

ونلاحظ بقلق أن العنف المستمر لم ينحسر بعد، على الرغم من الجهود الدبلوماسية المحمومة التي يبذلها المجتمع الدولي. وندين إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة على إسرائيل، مما تسبب في مقتل عدد من المدنيين. وفقدت الهند أيضا بصورة مأساوية أحد رعاياها أثناء إطلاق الصواريخ – وهو عامل رعاية كان يعيش في عسقلان. وأسفرت الضربات الانتقامية على غزة عن وقوع وفيات ودمار كذلك. ونعرب عن عميق أسفنا لمقتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم المواطن الهندي، في دائرة العنف الحالية. ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لجميع أعمال الاستفزاز والعنف والتدمير. وكما أكدنا باستمرار، فإن المطلوب الآن هو خفض التصعيد فورا لوقف دوامة العنف. ونحث على تجنب أي عمل يؤدي إلى تفاقم التوترات، وكذلك أي محاولة لتغيير الوضع الراهن من جانب واحد.

وقد أكدت الحوادث التي وقعت مؤخرا مرة أخرى الحاجة إلى الاستئناف الفوري للحوار بين إسرائيل والسلطات الفلسطينية. وستقطع المفاوضات المباشرة والهادفة شوطا طويلا في بناء الثقة المتبادلة وإرساء السلام والاستقرار الدائمين. ونعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وستواصل الهند تقديم المساعدة، بما في ذلك عن طريق تزويد السلطات الفلسطينية بالأدوية الأساسية ومواد الإغاثة من الجوائح. ونؤيد جميع الجهود الدبلوماسية الجارية، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لإنهاء العنف المستمر والسعي إلى تحقيق السلام الدائم، تماشيا مع رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به وزير خارجية الجزائر باسم المجموعة العربية (انظر A/75/PV.67). وأود أيضا أن أشكر النيجر والجزائر وأذربيجان لدعوتها إلى عقد هذه الجلسة المهمة بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية وحركة عدم الانحياز.

تعرب دولة الإمارات عن قلقها البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ونتقدم بتعازينا لجميع عائلات القتلى ونشارك الآخرين في الدعوة إلى الوقف الفوري للعنف والأعمال

العدائية. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه ونداءه من أجل وقف فوري لإطلاق النار ودعوته جميع الأطراف إلى بدء حوار سياسي وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ونرحب بالأخبار التي سمعناها اليوم حول التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ونأمل أن يكون دائما ويسهم في استئناف عملية سلام موثوقة وأوسع نطاقا، مع استعادة الهدوء وبناء الثقة بين الأطراف في الوقت نفسه. لقد كانت أحداث الأسبوعين الماضيين تذكرة كئيبة بالحاجة الملحة إلى عقد حوار سلمي يرمي إلى إيجاد حل طويل الأمد لإنهاء النزاع وإحلال السلام في منطقتنا بأسرها.

وتعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن قلقها الشديد تجاه الإجراءات المتخذة بحق الشعب الفلسطيني منذ أوائل أيار/مايو، التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك تلك التي وقعت في المسجد الأقصى، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية من حي الشيخ جراح، مما أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بينهم نساء وأطفال. ونشدد على ضرورة امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يجب على إسرائيل حماية المدنيين الفلسطينيين، والتوقف عن بناء المستوطنات وهدم الممتلكات الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووقف التشريد القسري للمواطنين الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد بلدي على الأهمية الأساسية للحفاظ على الوضع القائم بالقدس، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة شعائره الدينية بحرية وعلى أهمية احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية، كوصي على الأماكن المقدسة في القدس، في الحفاظ على وضعها القانوني والتاريخي القائم. ويجب حماية حرمة القدس والحفاظ عليها كمدينة ذات أهمية تاريخية ودينية لجميع الديانات الإبراهيمية الثلاث.

إن العنف المستمر في الأسبوعين الماضيين والعدد المتزايد من الضحايا المدنيين يدلان على أنه يجب علينا مضاعفة الجهود الدولية لإيجاد حل عادل وشامل وسلمي ودائم للقضية الفلسطينية، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة استعدادها لدعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء معالجة خلفية التدهور الأوسع نطاقا للأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تفاقمت بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا، ونحن ملتزمون بمعالجة ذلك، ونشدد على الحاجة الملحة إلى التوصل لحل دائم.

كما نؤكد على ضرورة تقديم المجتمع الدولي الدعم للشعب الفلسطيني، وبأسرع وقت من خلال توفير اللقاحات والمعدات الطبية.

وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة العمل مع شركائها الإقليميين والدوليين لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال الفلسطينية والعربية والإسرائيلية التي تستحق العيش في أمان وكرامة في منطقة مستقرة ومزدهرة. لا يمكن أن تكون هذه مجرد أحدث جولة من العنف، بل يجب أن تكون الأخيرة. لقد استمر الصراع ودورات العنف لفترة طويلة جدا ولا يمكن وقفها إلا بتحقيق سلام حقيقي ودائم. فلا يمكن ولا يجب أن يُحكم على شباب منطقتنا، من جميع الأطراف، بالكراهية التي لا تنتهي بسبب عدم الاعتراف بأن الموقف الأكثر شجاعة هو رسم مسار دائم للسلام.

السيد أودوني (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): مرة أخرى نتناول الحالة في فلسطين وإسرائيل – وهي قضية يمكن إيجاد حل لها في المبادئ والأهداف التي حددتها الأمم المتحدة منذ فترة. يجب أن نعترف بأننا لم نحقق تلك الأهداف. لا تزال الأرجنتين تشعر بقلق شديد إزاء اندلاع حلقة جديدة من العنف، مع وقوع اشتباكات مسلحة بين إسرائيل وحماس ومنظمات فلسطينية أخرى في قطاع غزة. وقد بدأ بلدي بالفعل في التعامل مع هذه المسألة. فقد وجهنا نداء عاجلا إلى جميع أصحاب

المصلحة للحد من تصعيد العنف، الذي أدى إلى نشوب صراع علني. إننا نتفق مع التحليل الذي أجرته مؤخرا المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه. للأسف، تفاقمت أعمال العنف.

إن القلق يساورنا إزاء تحذير المفوضة السامية من ارتكاب أعمال يمكن تصنيفها على أنها انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك فإن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين غير مقبولة على الإطلاق. نحن نفهم أنه لكي يكون هناك حل شامل للصراع فإن الوقف الفوري للأعمال العدائية هو أمر بالغ الأهمية. ولحسن الحظ أنه قد أُعلن عن ذلك بالفعل.

ونأسف للتقارير التي وردت حتى الآن، وفقا للمعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥٧ فلسطينيا في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، من بينهم ٦٩ طفلا، و ١٢ إسرائيليا، من بينهم طفلان، فضلا عن إصابة الآلاف. إن حجم الضرر المادي مذهل. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تدمير البنية التحتية المدنية الأساسية مثل المراكز الصحية والمدارس. وفي هذا السياق، يجب علينا أيضا أن نضمن أمن وسائل الإعلام وعملها الضروري في مناطق الصراع وأن نضمن سلامة الصحفيين وأماكن عملهم.

ونأمل أن يسري على الفور وقف إطلاق النار الذي ندعو إليه، لأنه أمر بالغ الأهمية. إن المحافظة الصارمة على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، فضلا عن احترام القانون الدولي، شرط مسبق للاستفادة من أي هدنة. بوسع الدبلوماسية والتفاوض وحدهما توفير الأدوات التي يمكن أن تساعدنا على التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع بين إسرائيل وفلسطين، والأرجنتين تدعم جميع الجهود الدولية لتحقيق ذلك الهدف. كما أننا ندعم عمل تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتظل الأرجنتين مقتنعة بأن الحل الحقيقي الوحيد للصراع هو القيام الفعلي لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة جغرافيا، والذي يضمن حق إسرائيل في العيش في ظروف يسودها السلام والأمن. وعلى الأمم المتحدة، من جانبها، أن تضاعف جهودها قاطبة وأن تشجع الأطراف على التحرك في هذا الاتجاه، استنادا إلى المعايير التي يعترف بها المجتمع الدولي وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك من أجل حل جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالوضع النهائي. لقد أنشأنا هنا في الأمم المتحدة الآليات والهيئات اللازمة لمعالجة قضية فلسطين، ونحن ملتزمون بضمان سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين. ويبقى لنا أن نفي بالالتزام السياسي بتحقيق ذلك الهدف، دون أعذار أو تأخير.

السيد باري رودريغس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، نحن نقدر عقد الجمعية العامة لجلسة هامة وفي الوقت المناسب اليوم بشأن قضية فلسطين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/75/PV.67).

إن بوليفيا قلقة للغاية إزاء الأحداث الأخيرة والتدهور الخطير في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إننا ندين بشدة أعمال العدوان على السكان المدنيين الفلسطينيين خلال الأيام القليلة الماضية، والتي تشكل عدوانا عسكريا كبيرا من جانب السلطة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة والذي أدى إلى مقتل فلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وخلّف مئات الجرحى المدنيين.

لا يوجد شك في أن إسرائيل هي سلطة قائمة بالاحتلال. وقد ارتكبت جرائم حرب وفرضت عقابا جماعيا على الشعب الفلسطيني، وهي تنتهك حقه في الحياة وحرية التنقل والصحة وجوانب الحياة الأخرى. إن إسرائيل، بوصفها السلطة المستعمرة والقائمة بالاحتلال، تواصل استخدام القوة العسكرية المفرطة لاحتلال الأراضي الفلسطينية. إنها تصادر الممتلكات وتهدم المنازل وتنقل المستوطنين إلى مستوطنات مبنية بصورة غير قانونية. وقد كان للحصار المفروض على غزة عواقب إنسانية كارثية. كل ذلك يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. علاوة على

ذلك، لا يوجد مخرج أمام الشعب الفلسطيني. لا يوجد مأوى أو مكان آمن. الأسر تعيش في رعب مستمر، مع وجود أمل ضئيل في مستقبل أفضل.

إننا نتفق تماما مع المتكلمين السابقين على أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت خلال الأيام القليلة الماضية ينبغي ألا تمر دون عقاب. إن النظام المتعدد الأطراف يكفل سيادة واستقلال جميع الدول، الصغيرة والكبيرة على حد سواء. ولهذا السبب لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مشلولا فيما يتعلق بقضية فلسطين. لقد أصبحت الحالة في الأيام القليلة الماضية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك السبب، نطلب معالجة هذه الحالة المضطربة على وجه السرعة. ونطالب بإنهاء العنف وجميع الأعمال غير القانونية والاستفزازات. وندعو إلى احترام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع القرارات المتعلقة بالقدس. ولذلك، تكرر بوليفيا تأكيد دعمها الثابت لإيجاد حل عام وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، من شأنه أن يمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعيش في دولة مستقلة ذات سيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وتؤكد بوليفيا أنه بالإضافة إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فإن تعددية الأطراف هي الأساس أيضا للتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين.

أخيرا، نؤكد مجددا دعمنا الراسخ لحكومة دولة فلسطين وشعبها، وكذلك لجميع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع والتزامنا الثابت بكل ذلك.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67)، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

تشعر إستونيا بقلق عميق إزاء تصاعد أعمال العنف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. فارتفاع عدد الخسائر في صفوف المدنيين من كلا الجانبين يبعث على القلق الشديد. وجميع الأطراف ملزمة بحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. وينتهك أي استهداف عشوائي للبنى التحتية المدنية والإنسانية والإعلامية القانون الدولي ويجب تجنبه بأي ثمن. ونضم صوتنا إلى النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الأطراف لوقف القتال فورا، ونرحب بإعلان الهدنة مؤخرا من قبل أطراف النزاع الدائر في إسرائيل وغزة وندعو إلى تفعيلها على الفور. وندين بشدة التصعيد الذي نتج عن إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة صواريخ على السكان المدنيين الإسرائيليين. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لهذا العنف العشوائي، والذي يجب أن يتوقف فورا. إن لإسرائيل حقا مشروعا في الدفاع عن النفس ضد هذه الهجمات، ولكن في الوقت نفسه، من الضروري ضمان التناسب في هذه الأعمال بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

مع تدهور الحالة الإنسانية في غزة، من الأهمية بمكان السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبصورة مستدامة للمحتاجين في غزة. ومن المهم أيضا تهدئة الحالة المضطربة ووقف التحريض في محيط الهيكل/الحرم الشريف. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. وندعو الزعماء السياسيين والمجتمعيين والدينيين من الجانبين إلى بذل كل الجهود الممكنة لتهدئة الحالة، التي يمكن أن تتصاعد إلى حرب شاملة. وينبغي للطرفين أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس وأن يمتنعا عن مواصلة الاستفزاز والتحريض. ونؤيد كل جهد تبذله الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لتخفيف حدة العنف والتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ولا يمكن التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا عن طريق إجراء مفاوضات هادفة. ولا تزال إستونيا ملتزمة بدعم جميع الجهود، وخاصة تلك التي تبذلها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والتي ترمي لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية تحقيق حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي

بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67)، ونود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية:

ينبغي ألا نخجل من ذكر الحقائق الواضحة بصوت عال وجلي. إن حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اندلاع العنف والتطورات المأساوية في الميدان. ويجب أن تنهي فورا هجماتها الصاروخية الواسعة النطاق وغير المبررة، التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين وتشكّل تهديدا مباشرا لأمن إسرائيل. وتدين الجمهورية التشيكية بشدة تلك الهجمات وتمتلك إسرائيل الحق الكامل والمشروع في الدفاع عن النفس. وقد تابعنا، على مدار الأسبوعين الماضيين، التوترات والاشتباكات في إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وهي واحدة من أكثر أجزاء العالم خضوعا لاختبارات قاسية. وعواقب هذا التصعيد المستمر مدمرة – فهناك الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك الأطفال، والأضرار التي تلحق بالبنى التحتية المدنية وزيادة الشعور بالإحباط. ويتسبب العنف والسخط في حالة بالغة الخطورة والاضطراب، مما يثير مخاوف جدية من أن تتسع رقعة النزاع في المنطقة.

وينبغي لنا جميعا أن نتفق على أن أصعب تحد يواجهنا هو بذل قصارى جهدنا لتخفيف حدة الحالة في الميدان ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. وتؤيد الجمهورية التشيكية أي مبادرة هادفة يمكن أن تؤدي إلى إنهاء دائرة العنف المتكررة هذه. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده في مناسبات مختلفة للمشاركة في جهود الوساطة بالتنسيق مع الولايات المتحدة وجميع الشركاء الإقليميين.

ولا تزال الجمهورية التشيكية ملتزمة بحل الدولتين، الذي كان أحد نتائج المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن المحزن أن وابل الصواريخ الذي أطلقه الإرهابيون من غزة، مستهدفين المدنيين الإسرائيليين، يشكّل تهديدا مباشرا لأي جهد يرمي لاستئناف المفاوضات المباشرة. إن آفاق السلام، التي نتوق إليه جميعا، تتلاشى. وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على أن لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن مواطنيها.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، عن تقديرنا للرئيس، وكذلك لرؤساء منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز، لتعبئة جهودهم لعقد جلسة عامة عاجلة بشأن قضية فلسطين في ضوء التدهور السريع للحالة في فلسطين وإسرائيل.

لقد شهد الأسبوع الماضي أخطر تصعيد لأعمال العنف وأشدها فتكا منذ عام ٢٠١٤، وأودت تلك الأعمال بالفعل بحياة العديد من المدنيين الأبرياء، وأسفرت عن إصابة الآلاف، وسببت صدمة للملايين. وشهدنا جميعا الحالة المزرية والمضطربة بالفعل في الأرض الفلسطينية المحتلة وهي تتدهور يوما بعد يوم. وقد نجم ذلك عن تصاعد التوترات بسبب التهديدات المستمرة بالتشريد القسري للفلسطينيين في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية وتجريدهم من ممتلكاتهم، والمداهمات العنيفة من قبل القوات الإسرائيلية لحرم المسجد الأقصى في القدس الشرقية، والتي أصيب فيها مئات المصلين الفلسطينيين، وكذلك الاشتباكات العنيفة بين القوات الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين والفلسطينيين. وأعقب ذلك اندلاع القتال بإطلاق الجماعات المسلحة الفلسطينية صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، والقصف المكثف غير المتناسب الذي شنته القوات المسلحة الإسرائيلية على غزة، في حلقة عنف مميتة شهدناها مرات كثيرة جدا.

واليوم، نرحب بنبأ وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، فإن التصعيد الأخير قد تسبب في سقوط العديد من الضحايا والكثير من المعاناة والدمار. ومن المفجع أن القتال، استنادا إلى التقارير التي لدينا حتى الآن، أودى بحياة العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والرضع. وقتل ما لا يقل عن ٢٤٥ فلسطينيا في غزة، من بينهم أسر بأكملها وما لا يقل عن ٦٨ طفلا و ٣٧ امرأة، في غارات جوية إسرائيلية على مناطق مدنية. وقتلت صواريخ المسلحين الفلسطينيين ١٢ شخصا في إسرائيل، من بينهم طفلان بالإضافة إلى شخص هندي واثنين من تايلند. وقد استخدمت القوات الإسرائيلية القوة المفرطة

والمميتة ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث قتل ٢٥ فلسطينيا، بعضهم من الأطفال، منذ ٧ أيار/مايو. كما استمر العنف الطائفي في الزيادة في إسرائيل، حيث ترتكب الشرطة الإسرائيلية هجمات عنصرية بغيضة يوميا وتستخدم القوة المفرطة ضد المواطنين الفلسطينيين، الذين احتجز منهم ٨٠٠ شخص على الأقل. وتتفق اللجنة مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على أن حصيلة هذه المواجهة المميتة مرتفعة جدا وأن عواقبها على الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك على المنطقة عموما، يمكن أن تكون خطيرة.

ويزداد الوضع الإنساني في غزة سوءا يوما بعد يوم، وتتفاقم حدته بسبب الحصار المستمر منذ ١٤ عاما، والانقسامات بين الفلسطينيين، والأعمال العدائية المتكررة، وجائحة كوفيد-١٩. وقد أدت الأعمال العدائية إلى نزوح أكثر من ٠٠٠ ٥٨ فلسطيني، الذين هم جلهم من لاجئي النزاعات السابقة. ويلتمس العديد من النازحين الجدد ملجأ في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جميع أنحاء غزة، مع محدودية فرص الحصول على المياه وعدم الحصول على الرعاية الصحية أو الغذاء أو غيرها من الضروريات الإنسانية الأساسية. أما الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية فهي هائلة، وقدرة المجتمع الدولي على دعم جهد آخر لإعادة إعمار غزة محدودة بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة.

وتكرر اللجنة نداء الأمين العام من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية والتمكين من إيصال المعونة الطبية والإنسانية التي تمس الحاجة إليها للأشخاص المتضررين في غزة. ونحث على تقديم الدعم للأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني بكل بسالة، بما في ذلك في أثناء حالة الطوارئ الحالية. وفيما يتعلق بالمساءلة، تود اللجنة أن تذكّر الجمعية بأن الهجمات العشوائية والمتعمدة على المدنيين والمناطق المدنية تشكل جرائم حرب. ويجب مساءلة الأطراف التي لا تحترم القانون الدولي الإنساني – بما في ذلك المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والحيطة.

وتثني اللجنة على الجهود التي تبذلها مصر لمساعدة الطرفين على الاتفاق على وقف إطلاق النار. بيد أن تلك مجرد خطوة أولى لوقف المعاناة على كلا الجانبين. ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لإحياء عملية السلام المتوقفة بغية تحقيق الحل العادل الذي استعصى علينا لفترة طويلة. وندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والمجتمع الدولي إلى كفالة احترام ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في الأمن والعيش في حرية وكرامة في دولة مستقلة وذات سيادة. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث اللجنة الدول الأعضاء التي لم تنظر بعد في الاعتراف بدولة فلسطين إلى أن تفعل ذلك باعتباره وسيلة للتقدم صوب حل عادل ومنصف قائم على وجود دولتين لهذا النزاع الذي طال أمده.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعمل بحزم من أجل معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع – ألا وهي الاحتلال الإسرائيلي الطويل العهد وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولا يمكن أن تتوقف دورات العنف الإسرائيلي – الفلسطيني إلا بحل سياسي عادل للنزاع، بما في ذلك معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، مثل وضع القدس ومحنة اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب إنهاء الاحتلال، وضمان تحقيق حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات المتبادلة.

وستواصل اللجنة مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني، وإشراك ممثلي طرفي النزاع، الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وتعزيز الجهود الرامية إلى العودة إلى النهوض بتحقيق حل عادل ودائم وشامل لمأساة طال عهدها كثيرا.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تشعر حكومة أوروغواي بقلق عميق إزاء أعمال العنف التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية في القدس الشرقية وخلفت عددا من القتلى أو الجرحى.

ونتفق مع بيانات ممثلي البلدان الأخرى التي تشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على بذل كل جهد ممكن لكبح العنف المتصاعد في المدينة، فضلا عن ضمان أمن جميع الأماكن المقدسة والحفاظ على وضعها التاريخي والديني. وتدين أوروغواي بشدة أيضا الأعمال الإرهابية وزيادة عدد الهجمات التي تشن من غزة على الأراضي الإسرائيلية. وأخيرا، تكرر أوروغواي دعوتها الإسرائيليين والفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات وحفز الأمل الجديد في السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، على نحو ما دعا إليه المجتمع الدولي.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد شهدنا في الأيام القليلة الماضية عددا غير مقبول من الضحايا المدنيين في إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك، للأسف، العديد من النساء والأطفال.

ونود أن نشكر الرئيس بوزكير على عقد جلسة الجمعية العامة هذه اليوم. وإسبانيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67).

والأولوية الآن هي الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وتنفيذ وقف إطلاق النار. ونأمل أن يُحترم الاتفاق غير المشروط الذي تم التوصل إليه بين الطرفين اليوم. وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ قبل ٣٥ دقيقة فحسب وتم التوصل إليه بفضل جهود الوساطة التي بذلتها مصر وقطر.

وبالتعاون مع شركائنا الأوروبيين، واصلنا إصدار تحذيرات بشأن التوترات والاستفزازات المتزايدة التي أدت إلى اندلاع العنف مؤخرا. وسبق لنا إدانة إطلاق حماس للصواريخ ضد المدنيين الإسرائيليين. وتعترف إسبانيا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس ردا على الهجمات الإرهابية العشوائية، ولكن يجب أن يتم ذلك وفقا لمبدأ التناسب والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني ومبادئ الحيطة والتمييز بين المقاتلين والمدنيين. وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تتعرض الهياكل الأساسية الطبية وسيارات الإسعاف والموظفين الطبيين للتهديد أو الهجوم، وكما تنص مبادرة الأمم المتحدة للمدارس الآمنة، يجب ألا تتعرض المدارس ومراكز التدريب للهجوم أبدا. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في غزة، حيث اضطر نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص، بعد تدمير أكثر من ٨٠٠ مبنى، للجوء إلى ٥٨ مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد حان الوقت أيضا لتطبيق توجيهات الأمم المتحدة الجديدة بشأن حماية أماكن العبادة، لا سيما لضمان احترام الوضع الراهن في القدس.

وتود إسبانيا أن تعرب عن دعمها وامتنانها لجميع جهود الوساطة التي بذلتها الدول الأعضاء والأمم المتحدة في الأيام الأخيرة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. إن الحرب الجديدة في غزة، وكذلك الصراعات والحوادث التي سبقتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، تذكرة قاسية ومأساوية أخرى بأنه يجب إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية وفقا للقانون الدولي.

إن الرسالة التي تنبثق من البيانات التي استمعنا إليها في الجمعية العامة رسالة لا مفر منها. يجب استئناف عملية السلام لوقف الاحتلال العسكري، ووضع حد لسياسة المستوطنات غير القانونية وتهيئة الظروف لإقامة دولة فلسطينية يعترف بها المجتمع الدولي بأسره. لقد استمر النزاع العربي الإسرائيلي لفترة طويلة جدا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سنحيي الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد، الذي جلس فيه الفلسطينيون والإسرائيليون معا للتفاوض للمرة الأولى. ولا يمكن أن يكون هناك بديل عن حل الدولتين والامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، التي يجب أن توجه عملية التفاوض بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. ويجب علينا جميعا – المجتمع الدولي والأطراف المعنية – أن نحول رثاءنا للضحايا الأبرياء إلى التزام نشط بتحقيق الوقف الفوري للعنف والشروع في عملية تتيح حقا التوصل إلى حل نهائي يقبله الطرفان ويحقق السلام والأمن للشرق الأوسط.

ونود أن نعرب عن تضامننا والتزامنا بإنهاء هذه المأساة وفتح الطريق أمام السلام والتوصل إلى حل نهائي عن طريق التفاوض.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67).

إن الصور التي تصل إلينا من إسرائيل وقطاع غزة مروعة حقا. ولا يمكن تحمل وقوع ولو حتى ضحية واحدة. وتشجب النمسا وقوع خسائر في أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من كلا الجانبين. يجب أن يتوقف العنف، وأن يتوقف الآن. ونؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار، وفي هذا الصدد نرحب بالإعلان الذي تلقيناه للتو عن وقف متبادل لإطلاق النار، بوساطة مصر، والذي يجب الآن التقيد به وتنفيذه بدقة.

إن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في سلام وأمن. وفي محادثاتنا مع الزملاء الإسرائيليين والفلسطينيين، كان لدينا شعور قوي بأنهم يشاركوننا ذلك الاقتناع تماما. ونعرف أيضا من يعارض هذا الرأي، ويؤمن بالإرهاب بدلا من الحوار ويختار الصواريخ بدلا من الكلمات، وهي حماس. وتدين النمسا إدانة قاطعة إطلاق حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية صواريخ من غزة على إسرائيل. لا يمكن أن يكون هناك مبرر لهذه الأعمال، التي يجب أن تتوقف فورا. لقد قتلت الهجمات الصاروخية العشوائية إسرائيليين يهودا وعربا، ومقدم رعاية من الهند وعاملين من تايلند. لقد قتلت فلسطينيين في غزة. بل إن الجماعات الإرهابية استهدفت نقاط العبور التي كانت تجلب فيها الإمدادات الإنسانية إلى غزة لمساعدة المحتاجين. هذا أمر مخز. وتؤيد النمسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، جميع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الولايات المتحدة ومصر والأمم المتحدة، في جهودهم الرامية إلى تخفيف حدة العنف ووقفه. وفي مواجهة الإرهاب، تؤيد النمسا تأييدا كاملا حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وهو حق يجب ممارسته في حدود القانون الدولي الإنساني. كما نشعر بالقلق إزاء العنف الطائفي في البلدات والمدن الإسرائيلية. ونؤيد جميع الأصوات التي تدعو إلى وضع حد لهذه الأعمال الشنيعة وللتحريض بين الإسرائيليين اليهود والعرب على حد سواء.

ولم يتغير موقف النمسا من عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو ما يتماشى مع موقف الاتحاد الأوروبي. إن المبدأ التوجيهي الذي نسترشد به هو القانون الدولي وسيظل كذلك عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وعمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل الفلسطينية، فضلا عن الأهمية الخاصة للأماكن المقدسة في القدس وأهمية التقيد بالوضع الراهن لجبل الهيكل، الحرم الشريف. وفي هذا الصدد، ندرك تماما الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية بوصفها راعية الأماكن المقدسة.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء إلا من خلال حل سياسي. وبالنسبة لنا، فإن الهدف واضح. وهو حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين يمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونحن على استعداد، مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، لدعم تلك العملية مع الشركاء في المنطقة وخارجها.

السيدة هورفاث (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدين هنغاريا بأشد العبارات الهجمات الصاروخية الأخيرة من قطاع غزة على المدن والمدنيين الإسرائيليين التي نفذتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ونشدد على تضامننا الكامل مع إسرائيل ونعترف بحقها في الدفاع عن النفس. وتعتقد هنغاريا اعتقادا راسخا أن العنف العشوائي الذي لا معنى له يجب أن يتوقف فورا. ونرى أننا بحاجة إلى إيلاء اهتمام وثيق لاستخدام الخطاب المناسب فيما يتعلق بالحالة الراهنة، وأنه يجب علينا أن نتجنب اعتماد أي نص غير متوازن يدين إسرائيل بشكل منفرد. ومن المهم الاعتراف بأن اتباع نهج أحادي الجانب وبيانات أحادية الجانب لا يؤدي إلا إلى استفزاز الجماعات الإرهابية للقيام بمثل هذه الأعمال المروعة، مما يؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تتابع غواتيمالا باهتمام الأعمال العدائية الأخيرة بين إسرائيل وفلسطين، التي يساورنا قلق عميق بشأنها. إن العنف المتزايد في المنطقة يبعث على القلق الشديد. ويود بلدي أن يقدم تعازيه في الخسائر في الأرواح البشرية نتيجة تبادل إطلاق النار بين الطرفين المعنيين. ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

وتماشيا مع رسالتها السلمية، تدين غواتيمالا بشدة أعمال الإرهاب والاستفزازات التي ارتكبت في سياق النزاع. وندعو إلى وقف استخدام القوة لمنع وقوع المزيد من القتلى أو الأضرار بين السكان المدنيين. ولذلك نرحب بوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الطرفان اليوم، من دون شروط مسبقة، حيث من المقرر أن يدخل حيز النفاذ فورا بدعم من مصر كوسيط. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي هو استئناف المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية على أساس القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك بتيسير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بما يخدم مصالح السكان المدنيين واستعادة السلام والأمن في المنطقة.

ونكرر دعوتنا إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بما يتماشى مع مبادئ العدالة والالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أنه من خلال الحوار سيكون من الممكن التوصل إلى حلول مشتركة من أجل حماية جميع الأرواح وكفالة تحقيق السلام في المنطقة.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر ليختنشتاين هذه الفرصة لمناقشة الحالة المقلقة جدا في الشرق الأوسط في الجمعية العامة.

ويساور ليختنشتاين قلق بالغ إزاء التصعيد في غزة وحولها، والعنف في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في إسرائيل، وتأثير ذلك على الاستقرار الإقليمي. ونرحب بالتقارير عن اتفاق وقف إطلاق النار مؤخرا، ونحث جميع المعنيين على التقيد به بالكامل، ووقف أي شكل من أشكال العنف، وإظهار أقصى درجات ضبط النفس، وإظهار الاستعداد فيما يتعلق بوقف التصعيد. ونشدد على أهمية كفالة أن تبدي جميع الجهات الفاعلة احترامها للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي الضرورة العسكرية والتناسب. ويشكل إطلاق الصواريخ من غزة بشكل عشوائي والاستهداف المتعمد للمدنيين انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وقد أدت إلى مقتل مدنيين. إن الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال، الناجمة عن الغارات الجوية الإسرائيلية في غزة أمر غير مقبول. ويجب في جميع الأوقات حماية القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية لحماية المدنيين التي ينص عليها، ومحاسبة من ينتهكونها.

ونكرر تأكيد موقفنا بأن حل الدولتين، استنادا إلى القانون الدولي المنطبق، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يظل السبيل النافذ الوحيد نحو شرق أوسط سلمي ومستقر وآمن.

وتشعر ليختنشتاين بقلق بالغ إزاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، ولا سيما التهديد بإجلاء الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية، وتدعو إسرائيل إلى وقفها وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن العنف والموت والتدمير الذي وقع مؤخرا يجب أن يغرس شعورا بالمسؤولية والحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات في مجلس الأمن. وتماشيا مع الالتزام التاريخي للأمم المتحدة وولاية مجلس الأمن، ينبغي للمجلس أن يساعد على كفالة تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف جميع أعمال العنف، مع معالجة أسباب النزاع المعروفة جيدا منذ أمد بعيد. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام إلا إذا كانت الأطراف مستعدة للشروع في مفاوضات بناءة وموثوقة بحسن نية، ومساعدتها في جهودها للقيام بذلك.

ويجب وضع حد لأي أعمال تنتهك بوضوح قرارات المجلس والقانون الدولي الإنساني وتقوض التوصل إلى حل سلمي ومستدام للأزمة. وفي هذا الصدد، تدعو ليختنشتاين مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات لكفالة تنفيذ قراراته، وننوه بالبيان الذي أصدرته المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في ٣ آذار/مارس.

السيد مليناز (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بعقد هذه المناقشة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا (انظر A/75/PV.67)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي ممثل سلوفاكيا.

إن سلوفاكيا قلقة للغاية إزاء استمرار تصعيد العنف وتدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية والتنفيذ السريع لوقف إطلاق النار من أجل حماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة كاملة إلى غزة. وقد تم إطلاق أكثر من ٣ ٠٠٠ صاروخ موجهة إلى أهداف مدنية في إسرائيل في الأيام القليلة الماضية.. وتدين سلوفاكيا بشدة إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الصواريخ على إسرائيل بشكل عشوائي من قطاع غزة، مما يضر بالمدنيين بشكل مباشر. وهذه الهجمات لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف، وندعو حماس إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال ونبذ العنف.

ونعترف بالاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل. إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن أرضها. غير أن استجابتها يجب أن تكون متناسبة ومتوافقة مع القانون الدولي الإنساني. وندعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الوسائل العسكرية والقسرية فيما يتعلق بأمن السكان المدنيين. وحياة المدنيين الأبرياء لها نفس القيمة في إسرائيل وفلسطين. كما يجب معالجة الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية في قطاع غزة على وجه السرعة.

ونذكر بما للأماكن المقدسة من أهمية خاصة، وندعو إلى التمسك بالوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف والقدس الشرقية بشكل عام. ولا شك في أن إعادة إرساء أفق سياسي واستئناف الحوار هو وحده الكفيل بفتح الطريق نحو إعادة إطلاق عملية السلام ووقف العنف. ونعترف أيضا بأهمية إجراء الانتخابات الفلسطينية، وكذلك تأمين حكومة إسرائيلية مستقرة وقادرة على أداء مهامها كوسيلة للمساعدة على إحراز تقدم ملموس في عملية السلام.

وسلوفاكيا ملتزمة التزاما كاملا بدعمها لحل الدولتين الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم والتمتع بالسيادة، مع إمكانية إنهاء النزاع الذي طال انتظاره. ونعارض بشدة جميع الأعمال التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ويجب على الجانبين، من خلال سياساتهما وأعمالهما، أن يبرهنا على التزامهما الحقيقي بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد طريق للعودة إلى مفاوضات مجدية.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): شهدنا هذا الأسبوع تصعيدا خطيرا للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك الاشتباكات في القدس الشرقية وإطلاق الصواريخ من غزة. وقد أدى العنف بالفعل إلى مقتل أو جرح مئات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، للأسف العديد. ونتقدم بتعازينا للضحايا وأسرهم. إن عدد القتلى ومستويات الدمار مروعة. لقد تم بالفعل التسبب بالكثير من الألم.

وقد رحبنا بنبأ وقف إطلاق النار بتفاؤل حذر. ونأمل أن يمثل ذلك خطوة أولى نحو وقف الأعمال العدائية بشكل مستدام لا لبس فيه. ويجدر التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأي هجمات على المدنيين. وندين إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية. وتلك الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير عن فقدان أرواح الأبرياء وإلحاق الإضرار بالبنية التحتية المدنية جراء الغارات الجوية الإسرائيلية في غزة تبعث على القلق البالغ، وندعو قوات الأمن الإسرائيلية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، مع ممارسة حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والوقت عامل أساسي، ويجب على جميع الأطراف أن تسعى جاهدة لتجنب التصعيد قبل فوات الأوان. وندعو جميع الأطراف إلى حماية المرافق الطبية والإنسانية، ومنع إيذاء الصحفيين، واحترام حرية الصحافة. ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة وصول الإمدادات الحيوية إلى غزة، نظرا لتدهور الحالة في القطاع التي ازدادت سوءا بسبب انتشار مرض فيروس كورونا.

ولا تزال البرازيل تشعر بقلق بالغ إزاء الاشتباكات حول أماكن العبادة في القدس، بما في ذلك الحرم الشريف، الذي ينبغي أن يكون رمزا لهوية المدينة متعددة الأديان. وندعو إلى التمسك بالوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس واحترامه وكفالة الحق في العبادة والتجمع في سلام. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحكم المحتمل صدوره بطرد الأسر الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية، بما في ذلك حي الشيخ جراح، يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة. ونرحب بتعليق المحكمة العليا الإسرائيلية للحكم.

ومع ورود تقارير عن إطلاق صواريخ من جنوب لبنان وسورية، هناك خطر متزايد من امتداد التصعيد إلى المنطقة. وفي مواجهة هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، نتوقع من مجلس الأمن أن يتكلم بصوت موحد، ويحث على خفض التصعيد فورا وحماية أرواح المدنيين.

ولا ينبغي لأحد أن يعيش في خوف، ملتمسا اللجوء إلى المخابئ من وابل من الهجمات العنيفة. ولا ينبغي لأحد أن يتحمل قيودا على الحقوق الأساسية أو التهديد المستمر بالتشريد. وتكمن في صميم التصعيد الحالي للعنف المسائل التي لم تحل وأدت إلى هذه الحالة، والمطالبة الإسرائيلية المشروعة بالأمن، والتطلع الفلسطيني المشروع إلى العدالة.

ونؤيد بقوة الحوار السياسي بوصفه وسيلة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتحقيقا لتلك الغاية، نحث الطرفين على المشاركة في جهود الوساطة واستئناف المفاوضات، فضلا عن الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب. والبرازيل على استعداد للمساهمة في الإجراءات التي قد تساعد على تحقيق السلام والأمن، ونشجع جميع الدول حسنة النية، ولا سيما الدول التي تملك أكبر نفوذ في هذه الحالة، على السعي إلى تخفيف حدة التوترات ومنع التصعيد واستعادة الظروف المؤاتية للحوار المثمر.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذه البنود في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين يوم الثلاثاء، ٢٥ أيار/مايو، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.